

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلة الراسخون
مجلة عالمية محكمة

ISSN: 2462-2508

Volume 10, Special Issue 2, May 2024

إصدار خاص 2، يونيو 2024



مجلة الراسخون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار العاشر، عدد خاص، مايو 2024

أولاً: الدراسات الإسلامية

صفحة	البحث
20-1	1. مصطلح قواعد التفسير دراسة نقية
39-21	2. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ترجمته، وأقوال آئمه الجرح والتعديل فيه دراسة تحليلية ..
	3. آراء الصوفية المعاصرین حول النبي صلى الله عليه وسلم بين الغلو والاعتدال – الجفري نموذجاً.....
70-40	
94-71	4. . صفات الداعية في الوصايا النبوية.....
110-95	5. أثر المصلحة على الدعوة إلى الله.....
146-111	6. قاعدة الاحتياط والأثار المقاصدية.....
175-147	7. التوقيع الإلكتروني والمسؤولية القانونية عن المصادقة عليه.....

8. PRELIMINARY INVESTIGATION FOR A DA'WAH MODEL TO SPREAD THE
MESSAGE OF ISLAM IN A PLURAL SOCIETY. 176-184

ثانياً: الدراسات اللغوية

صفحة	البحث
226-185	12. صعوبات تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها" طلبة الصفين الخامس والسادس الابتدائي في دولة قطر أمثلة نموذجاً.....

أعضاء هيئة تحرير المجلة:



رئيس هيئة التحرير : الأستاذ الدكتور / داود عبد القادر إيليجا



مدير هيئة التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور سامي سمير عبد القويّ



نائبة مدير هيئة التحرير: الأستاذة / عايدة حياتي بنت محمد سند



سكرتيرة المجلة: الأستاذة / دينا فتحي حسين

مُحَكِّمُو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المشارك الدكتور / إبراهيم بيومي
- الأستاذ المشارك الدكتور / أمل محمود
- الأستاذ المشارك الدكتور / باي زكوب عبد العالي
- الأستاذ المشارك الدكتور / أشرف زاهر
- الأستاذ المشارك الدكتور / ايمان محمد مبروك قطب
- الأستاذ المشارك الدكتور / السيد سيدأحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور / صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدكتور / محمد أحمد عبد المطلب عزب
- الأستاذ المشارك الدكتور / محمد عبد الرحمن إبراهيم سلامة
- الأستاذ المشارك الدكتور / مهدي عبد العزيز أحمد
- الأستاذ الدكتور / عبد الناصر خضر ميلاد
- الأستاذ المشارك الدكتور / محمد البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور / وليد علي الطنطاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور / ياسر عبد الحميد جاد الله النجار
- الأستاذ الدكتور / ياسر عبد الرحمن الطرشاني

آراء الصوفية المعاصرة حول النبي ﷺ بين الغلو والاعتدال – الجفري نموذجاً

Contemporary Sufi Views on the Prophet between Extremism and Moderation – Al-Jifri as a Model

أ/ الشيماء بنت محمد الحوي

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى

الملخص

ويتناول البحث بعضاً من الآراء المتعلقة بذات النبي ﷺ من قبل شخص معاصر وهو الشيخ الجفري، والذي قدم هذه الآراء بأسلوب سهل عذب حتى جذب له العامة والخاصة، وقد هدف البحث إلى جمع آراءه المتعلقة بشخص النبي ﷺ والتي طرحتها الحبيب الجفري في مقاطعه وقنواته ومقالاته، ومن ثم دراستها وبيان موقف أهل السنة والجماعة منها، وتم عرض البحث في تمهيد يعرّف بالحبيب الجفري، ثم خمسة مباحث: أولها: آراء حول حياة النبي ﷺ ووفاته ودراستها، ثانية: آراء في مدح النبي ﷺ، ثالثها: آراء في الاستغاثة بالنبي ﷺ، رابعها: تبركه بآثار النبي ﷺ، خامسها: تجويهه التوسل بالنبي ﷺ. وتدور مشكلة البحث حول: من هو الحبيب الجفري؟ ما هي آراءه المتعلقة بالنبي ﷺ والتي يطرحها على العامة؟ وما موقف أهل السنة الجماعة من هذه الآراء؟ وقد خرج البحث بعدة نتائج منها: التوسل من المصطلحات المحملة التي تجمع بين المعنى المشروع والممنوع، الغلو في ذات النبي ﷺ من الأمور المهلكة التي كثرت شبهه في الوقت الحالي مع شدة نهي ﷺ عنه بصور مختلفة، وفي أوقات مختلفة من حياته، التبرك بآثار النبي ﷺ الذاتية وإن كان مشروعًا إلا أنه لا يمكن بحال في هذا العصر لانقراض آثاره الذاتية، ولا وجود لها في الوقت الحالي.

الكلمات المفتاحية: الغلو والاعتدال، التبرك، التوسل، النبي، الجفري.



Abstract

This research studies the contemporary Sufi views on the Prophet (peace be upon him) between Extremism and Moderation and focused on Al-Jifri as a Model. The research addresses some of the views related to the person of the Prophet (peace be upon him) by a contemporary figure, Sheikh Al-Jifri. He has presented these views in an appealing and eloquent manner that has attracted both the general public and scholars. The research aims to gather his opinions related to the Prophet (peace be upon him), which Al-Habib Al-Jifri has expressed in his videos, channels, and articles, and then to study them and clarify the stance of Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah (the mainstream Sunni Muslims) regarding these views. The research is presented with an introduction to introduce Al-Habib Al-Jifri, followed by five sections: first, his views on the life and death of the Prophet (peace be upon him) and their analysis; second, his views on praising the Prophet (peace be upon him); his views on seeking help through the Prophet (peace be upon him); his veneration of the Prophet's (peace be upon him) relics; his permissibility of seeking supplication (tawassul) through the Prophet (peace be upon him). The core research questions are as follows: Who is Al-Habib Al-Jifri? What are his views related to the Prophet (peace be upon him) that he presents to the public? And what is the stance of Ahl al-Sunnah wa al-Jama'ah on these views? The research concluded with several findings. First, supplication through the Prophet (tawassul) is a broad term that encompasses both permissible and impermissible meanings. Second, excessive veneration of the Prophet (peace be upon him) is a dangerous matter that has many misconceptions in the current time, despite the Prophet's (peace be upon him) strong prohibition against it in various forms and at different times of his life. Third, while venerating personal relics of the Prophet (peace be upon him) was permissible, it is not feasible in the present time due to the extinction of these relics and their nonexistence today.

Keywords: Extremism and Moderation, Veneration, supplication through the Prophet (tawassul), The Prophet, Al-Jifri.

الجفري، ولهذا فقد جمعت نماذجاً من آراءه حول النبي ﷺ، تحت عنوان: (آراء الصوفية المعاصرین حول النبي ﷺ بين الغلو والاعتدال - الجفري غوذجاً).

ومن أهم الأسباب التي دعتني لاختيار هذا البحث: أولاً: نشاط الشخصية في نشر أفكارها، من خلال مشاركتها في القنوات الفضائية -لاسيما المصرية كقناة: (دريم) و (CBC)-⁽¹⁾، إضافة إلى منشوراته في موقعه على الإنترنت.

ثانياً: رئاسته لمؤسسة غير ربحية تدعى (طابة) في مدينة (أبو ظبي)، وذلك عن طريق إقامة المؤتمرات، والندوات والمحاضرات، ونشر البحوث⁽²⁾.

ثالثاً: قرب الشخصية من العامة لا سيما الشباب، بسبب ظهوره في صورة الداعية الإسلامي العصري، مع ميله إلى الرقة والهدوء والوعظ في الطرح حتى جمع بين العصرنة والتتصوف⁽³⁾.

رابعاً: قوة تأثيره وكثرة أتباعه، إضافة إلى انتشار أعماله العلمية والدعوية - الصوتية والمرئية والم录ودة-؛ فهذا داعٍ قوي لنقدها؛ دفاعاً عن عقيدة السلف.

الدراسات السابقة:

زخرت المكتبة بالردود على المخالفين، ولكن لم أجد بحثاً يتناول نقد آراء الحبيب الجفري المتعلقة بشخص النبي ﷺ، غير أن هناك بعض المؤلفات التي نقدت بعضاً من آراءه، وهي:

(1) ينظر: حركة التتصوف في الخليج العربي، د. عبد العزيز البداح - ص 453.

(2) ينظر: المرجع السابق - ص 459.

(3) ينظر: مقالة بعنوان: (الحبيب الجفري صوفية بنكهة العصر) لأنور قاسم الخضرى - عبر موقع صيد الفوائد.

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونسعيه ونستغفره، وننحو بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإن الله بعث الرسل مبشرين ومنذرين؛ لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل، فأوحى الله إلى نبينا ﷺ على حين فترة من الرسل، واندرس العلم؛ ليذيع الناس إلى ملة أبيينا إبراهيم ﷺ حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين، حتى تركنا على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، فما من خير إلا دل الأمة عليه، ولا شر إلا حذرها منه، وسارت على ذلك القرون المفضلة، حتى بعد الناس عن مشكاة النبوة وظهرت البدع شيئاً فشيئاً، وتشكلت الفرق والتيارات الفكرية مصداقاً لخبر النبي ﷺ، وتفرق الناس بين الحق والباطل؛ حكمة منه وابتلاء كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ أَنَّاساً أُمَّةً وَجَدَّةً وَلَا يَرَأُونَ مُخَلِّفِينَ﴾ [هود: 118]، وذلك البلاء قدر الله المكتوب على المؤمنين، ليظهر جهاد اللسان والبيان في الذب عن دين الله وحمايته، ولما كان إيضاح الحق ومقارعة الشبهة بالحججة والبيان واجب على كل مسلم تبين له الحق؛ فإن أهل زماننا قد اختلفت آراؤهم حول نبينا ﷺ بين الغلو والاعتدال، والغلو قد تعددت صوره، ونشط الدعاة إليه — وقابلة جهل الناس بحقوقه ﷺ مع تجاوز حد الاعتدال في شخصه ﷺ، وكان من المؤثرين في هذا الباب والذي تسلل لقلوب العامة عن طريق الدعوة إلى محبة النبي ﷺ الشيخ الحبيب علي

٥-الرد الشافي على الجفري وبيان مخالفاته العقدية والمنهجية- أبو عبد الرحمن عادل الفريidan. وقد تناول نقد مخالفاته عموماً، ولم يستوعب مخالفاته في حق نبينا ﷺ.

فيظهر جدة البحث من جانبين:

-الأول: تناوله لنتائج الشخصية بشكل أوسع مما سبق - من حيث الاطلاع على كتبه وتفریغ مسموعاته.-

الثاني: جمع آراءه المتعلقة بنبينا ﷺ في مصنف واحد، وتحليلها ونقدتها.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة

-المقدمة: وفيها أهمية البحث، وسبب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

التمهيد: وفيه عرفت بالحبيب علي الجفري

المبحث الأول: آراؤه في حياة النبي ﷺ ووفاته، ومناقشته.

المبحث الثاني: آراؤه في مدح النبي ﷺ ومناقشته.

المبحث الثالث: آراؤه في استغاثته بالنبي ﷺ وطلبه، ومناقشته.

المبحث الرابع: تبركه بآثار النبي ﷺ ، ومناقشته.

المبحث الخامس: تجويزه التوسل بالنبي ﷺ ، ومناقشته. ثم الخاتمة.

ثم فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث:

١-الرد الشافي على الجفري في زعمه أن إقامة الموالد سنة مؤكدة- أبو عبد الرحمن عادل بن علي الفريidan- قدم له فضيلة الشيخ: صالح الفوزان.

وهو كتيب مفيد في بابه، لكنه تناول إقامة المولد على وجه الخصوص، بخلاف بحثي فهو يتناول آراءه في حق النبي ﷺ بوجه عام.

٢- إلى أين أنها الحبيب الجفري و QUESTIONS هامة وتنبيهات مهمة على كتاب معالم السلوك - للجفري- د. خلدون مكي الحسني. وقد خالف بحثي من جانبين: الأول: أنه وجه نقده لكتاب مخصص وهو "معالم السلوك للمرأة".

الثاني: أن جُلّ نقاده من الجانب الحديسي - ولا يعني عدم وجود ردود عقدية على بعض شبكاته؛ لكن أغلبها لا يندرج تحت موضوعي - للرد على الرويات الضعيفة التي ذكرها في كتابه.

٣- الجفري في الميزان- حبيب عبد الرحمن سلامي.

لم أصل إليه إلا أنه يدافع عن الجفري، ويرد على الذي نقاده في شريط بعنوان: "حوار هادئ مع الحبيب الجفري". زاعماً أن الشريط فيه محاولة للصواب في الحكم عليه.

٤-إظهار العوار في مزبور مكشوف الستار رد على رسالة كشف الستار عن مدعى الحوار كشف لحقيقة المدعو علي الجفري"- بدر بن طامي العتيبي، وقرظ له: الشيخ صالح الفوزان.

جاء الكتاب للرد على ناقد الجفري في الشريط السابق وهو "حوار هادئ مع الحبيب"؛ بابتداء، فقام المؤلف بالرد عليه بمثل أسلوبه.

وذكر أن تعلمه في الحجاز كان على أيدي العلماء الحضارمة الذين اضطروا للانتقال إلى المملكة إبان الحكم الشيوعي، ومنهم:

- العارف بالله المربى الحبيب عبد القادر بن أحمد السقاف في جدة⁽²⁾.

- محدث الحرمين العلامة السيد محمد بن علوى بن عباس المالكى⁽³⁾.

- العارف بالله الناسك المربى الحبيب أبو بكر العطاس بن عبد الله الحبشي وكان يزوره في مكة.⁽⁴⁾

- وقد استقر في مدينة تريم بحضوره في صحبة الحبيب عمر بن محمد بن حفيظ⁽⁵⁾، وأخذ على يديه عدداً من

(2) عبد القادر بن أحمد السقاف ولد بحضوره سنة 1331هـ، وهو عام دين صوفي يمني. تصدر للتدريس، حتى تخرج على يديه كثير من الدعاة أبرزهم: علي الجفري، كان صاحب رحلات عده؛ لنشر دعوته، توفي سنة 1431هـ في جدة، ودفن في مقبرة المعلاة^a ينظر: تتمة الأعلام ، محمد خير رمضان يوسف، وولده 210/5، وأيضاً:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(3) محمد بن علوى بن عباس الإدرسي الحسنى ، ولد بمكة 1367هـ، الفقيه الصوفى الأشعري، ومن شيوخه: التيجانى، والوالد، تلقى دراسته النظامية في جامعة الأزهر، له مؤلفات كثيرة، ومن أبرز تلاميذه: علي الجفري وعبد الله فدعق، ومن مؤلفاته: الذحائر المحمدية، ومفاهيم يجب أن تصحح، وتوفي في بيته بمكة عام 1425هـ، ينظر: تتمة الأعلام -8/188، وأيضاً:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(4) أبو بكر العطاس بن عبد الله بن علوى الحبشي، ولد في تريم في حضرموت عام 1328هـ، صوفي أشعري، له عدد من المؤلفات، توفي في مكة 1416هـ ودفن في المعلاة. ينظر:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(5) عمر بن محمد بن سالم بن حفيظ بن أبي بكر بن سالم العلوى، ولد بتريم سنة 1383هـ، أسس دار المصطفى الذي يعتبر من أكبر مراكز التصوف بتريم، ولا يعرف بالتأليف، وقد قام بالعديد من الرحلات للدعوة، وفتح أربطة للصوفية، ودعا للوقوف على قبور الأنبياء والصالحين. ينظر: الصوفية في حضرموت نشأتها وأصولها وآثارها - أمين السعدي-ص193-198، وأيضاً:

<https://ar.wikipedia.org>

1-المنهج الاستقرائي: جردت جرداً سريعاً لمؤلفاته، ومقالاته، ومرئياته المروفة على الانترنت، فجمعت الآراء المتعلقة بجناح النبي ﷺ.

2-المنهج النقدي التحليلي: تناولت هذه الآراء بالتحليل والمناقشة اعتماداً على نصوص الكتاب والسنة بفهم السلف.

وأخيراً فأني أتوجه بالشكر لله عز وجل على إعانته لي في كتابة هذا البحث، ثم لجامعة أم القرى على ما بذلتة من تيسير وتشجيع للبحث العلمي، كماأشكر قسمي بكلية الدعوة وأصول الدين قسم العقيدة على إعانتي علىمواصلة دراسي وتذليل الصعاب لي.

سائلة الله تعالى أن أكون وفقت في جمع هذا الموضوع، وأضفت إضافة علمية يستفاد منها.

والحمد لله رب العالمين، وسلام وسلام على المبعوث رحمة للعالمين.

قهيد: التعريف بالحبيب علي الجفري⁽¹⁾

ولد في مدينة جدة في المملكة العربية السعودية، وذلك قبيل فجر الجمعة، في يوم 20 صفر من عام 1391هـ، وأما نسبة فهو علي زين العابدين بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علوى بن علي الجفري، تلقى علومه على يدي عدد من علماء التصوف، حيث أخذ العلم في طفولته عن عمّة والدته الحبّابة صفية بنت علوى بن حسن الجفري، وكان لها الأثر البالغ في توجيهه لعلوم السلوك والتزكية.

(1) كما عرضه على موقعه في الانترنت: (علي الجفري) . <http://www.alhabibali.com>

يظهر أنه ليس من مكتري التأليف فله عدد قليل من المؤلفات، بل بعضها يغلب عليها جانب التفریغ، وهي:

1. معالم السلوك للمرأة المسلمة.
2. الإنسانية قبل التدين
3. سر الخصوصية في الارتباط بخير البرية
4. أيها المريد (تفریغ حلقات عرضت في عدة قنوات كقناة ليبيا وفلسطين: تناولت السلوك والتزكية بلغة صوفية، وترجمت إلى الإنجليزية ولغة الإشارة).
5. وهذه الكتب التي تمكنت من تحميلها والاطلاع عليها.
6. محاسبة النفس (صوتي).
7. الرجل المسلم في بيته
8. تربية الأولاد
9. لا تحزن لا تغضب فلن يخزيك الله
10. الاقتصاد الرباني (صوتي)
11. المشاكل بين الزوج والزوجة (صوتي)
12. كيف أحب أصحاب محمد ممداً (صوتي)
13. التوبة النصوح (صوتي).

وأما هذه الكتب فلم تتمكن من الوصول إليها⁽³⁾.

وقال أمين السعدي في ترجمته للشيخ: (ويركز الجفري في محاضراته ولقاءاته على الواقعية في مخالفيه أهل العقيدة الصحيحة ويصفهم بأهل الغلو والتطرف، وعلل نشوء ذلك بأن سببه البيت والمدرسة والمسجد ولا بد من مقاومته... وأما لقاءاته عبر التلفاز والقنوات الفضائية فهي كثيرة جداً، لما أعطي من أسلوب براق أغلى كثير

(1) لعدم توفرها في المكتبات، أما المتأخر الإلكترونية فهي غير متوفرة فيها الآن.

كتب التصوف، والتحق عام 1412هـ بكلية الدراسات الإسلامية بجامعة صنعاء حتى عام 1414هـ، فلم يكمل الدراسة الجامعية، ورحل إلى مصر فتردد على عدد من مشايخها المشهورين منهم المفسر الشيخ محمد الشعراوي⁽¹⁾.

نشاطه:

-له بروز إعلامي واضح في عدد من القنوات الفضائية كقناة (إقرأ) و (دريم) و (الإمارات)، و (دبي) و (اليمنية) وغيرها .

-كما أن له موقعاً خاصاً به على الشبكة يدعى

الحبيب: <https://www.alhabibali.com>

-له سلسلة الدروس الحمدية للعام الخامس التي تعقدتها الزاوية البليقайдية الهبرية بوهران الجزائر تحت شعار العلوم في الإسلام، ومحاضرة بعنوان العلم وتزكية النفوس،

2010/8/23

-له مؤسسة (طابة) التي يرأسها لنشر الفكر الصوفي بمختلف الوسائل، مع اهتمامه بشرح كتب الصوفية، فعقدت له دروس دورية في (أبو ظبي)؛ ليشرح كتاب الغزالي "إحياء علوم الدين"⁽²⁾.

مؤلفاته:

(1) محمد متولي الشعراوي عالم ومفسر وداعية وشاعر، ولد عام 1329هـ، وتعلم بالأزهر وتخرج من كلية اللغة العربية، كان صاحب نزعة صوفية، وله العديد من المؤلفات، وتوفي 1419هـ بالقاهرة. ينظر: تتمة الأعلام 274/8، وأيضاً: "ذيل الأعلام معجم تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين"، أحمد العلانة - 168/2.

(2) انظر: حركة التصوف في الخليج العربي - (ص 459)، (ص 479)، ومقطع في اليوتيوب بعنوان: (تعرف على عقيدة علي الجفري ونشر الإسلام الأمريكي) - استديو صفا.

استدلالٌ باطل ، والحديث المستدل به موضوع ليس بصحيح؛ (إِنَّ آدَمَ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ قُطًّا، إِنَّ اللَّهَ خَلَقَهُ مِنْ تَرَابٍ وَخَلَطَ التَّرَابَ بِالْمَاءِ حَتَّى صَارَ طِينًا؛ وَأَيَّسَ الطِّينَ حَتَّى صَارَ صَلْصَالًا كَالْفَخَارِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ حَالٌ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ مَرْكَبٌ مِنْ الْمَاءِ وَالطِّينِ، وَلَوْ قِيلَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْتَّرَابِ لَكَانَ أَبْعَدُ عَنِ الْمَحَالِ مَعَ أَنَّ هَذَا الْحَالَ لَا يَخْتَصِّ لَهَا، وَإِنَّمَا قَالَ: "بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ"(4) وَقَالَ: "وَإِنَّ آدَمَ لَمْ يَنْجُدْ فِي طَيْتِهِ"(5)؛ لَأَنَّ جَسَدَ آدَمَ بَقِيَ أَرْبَعينَ سَنَةً قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَقَعْتَ عَلَى الْإِنْسَنِ حِينَ مَنَّ اللَّهُرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذَكُورًا﴾ [الإنسان:1]، الْآيَةُ: وَالْأَحَادِيثُ فِي خَلْقِ آدَمَ وَنَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ مُشَهُورَةٌ فِي كُتُبِ الْحَدِيثِ وَالتَّفْسِيرِ وَغَيْرِهِمَا. فَأَخْبَرَ اللَّهُبِّ: أَنَّهُ كَانَ نَبِيًّا أَيْ كَتَبَ نَبِيًّا "وَآدَمَ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ". وَهَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَأَنَّ هَذِهِ الْحَالَةِ فِيهَا يُقْدَرُ التَّقْدِيرُ الَّذِي يَكُونُ بِأَيْدِيِّ مَلَائِكَةِ الْخَلْقِ، فَيُقْدَرُ لَهُمْ وَيُظَهَّرُ لَهُمْ وَيُكْتَبُ مَا يَكُونُ مِنَ الْمُخْلوقِ قَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِيهِ؛ كَمَا أَنْجَرَ الشَّيْخَانُ فِي "الصَّحِيفَتَيْنِ" وَفِي سَائِرِ الْكُتُبِ الْأَمْهَاتِ: حَدِيثُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ وَهُوَ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمُسْتَفِيَضَةِ الَّتِي تَلَقَّاها أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى تَصْدِيقِهَا؛ وَهُوَ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُعَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ كَلِيلٌ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: "إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمِعُ خَلْقَهُ فِي بَطْنِ أَمْهَأِ أَرْبَاعِينَ يَوْمًا نَطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلْقَةً

(4) أخرجه أَحْمَدُ فِي "مَسْنَدِهِ" (27/176) - بِرَقْمِ 16623، وَأَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ فِي "سَنَتِهِ" (5/585-3609) بِرَقْمِ 3609 وَحَسْنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْأَلْبَانِيُّ وَالْأَرْنُوْطُ.

(5) أخرجه أَحْمَدُ فِي "مَسْنَدِهِ" (28/379) - بِرَقْمِ 17150) وَقَالَ الْأَرْنُوْطُ: صَحِيحٌ لِغَيْرِهِ.

مِنَ النَّاسِ فَأَوْقَعُوهُمْ فِي الْمُخَالَفَاتِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلُ يَقِيمُ أَكْثَرَ وَقْتِهِ خَارِجًا حَضْرَمُوتٍ؛ لِكَثْرَةِ تَنْقِلِهِ بَيْنَ دُولِ الْعَالَمِ، وَعَقْدِ الْجَلَسَاتِ وَالْمَحَاضِرَاتِ فِي تَلْكَ الدُّولَ لِلْدِعَوَةِ لِمَذَهِبِهِ الصَّوْفِيِّ)!⁽¹⁾

المبحث الأول: آراءُهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ كَلِيلٍ وَوَفَاتِهِ، وَمَنَاقِشَتِهِ

حِيثُ يَرِى أَنَّ حَيَاةَ النَّبِيِّ كَلِيلٍ لَا تَبْدأُ بِوَلَادَتِهِ، فَمَنْ فَهَمَ أَنَّهَا بَدَأَتْ بِوَلَادَتِهِ فَلَهُ أَنْ يَفْهَمَ أَنَّهَا تَنْتَهِي بِوَفَاتِهِ وَمَوْتِهِ، مَسْتَدِلاً بِقَوْلِهِ: "كَنْتُ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ، وَبَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ" ، وَإِنَّ آدَمَ لَمْ يَنْجُدْ فِي طَيْتِهِ" فَهُوَ يَتَكَلَّمُ عَنْ خَصْوَصِيَّةِ لَحْضَرَتِهِ ، إِنَّمَا عَرَفَنَا أَنَّ حَيَاةَهُ لَمْ تَبْدأْ بِوَلَادَتِهِ وَإِنَّمَا حَيَاةَهُ كَانَتْ وَآدَمَ مَنْجُولَةً فِي طَيْتِهِ، عَرَفَنَا أَنَّ وَلَادَتِهِ إِنَّمَا هِيَ مَظَهُرٌ لِرِبْرَازِ حَيَاةِهِ مِنْ عَالَمِ الرُّوحِ إِلَى عَالَمِ الْجَسَدِ هَذَا فِي ذَلِكَ نَعْرِفُ أَنَّ مَوْتَهُ هُوَ انتِقالٌ مِنْ عَالَمِ الْجَسَدِ الْمَقِيدِ بِالْبَدْنِ إِلَى الرَّفِيقِ الْأَعْلَى).⁽²⁾

وَالْجَوابُ عَلَيْهِ كَالآتِي:

أولاً: القول بِوَجْهِ الرَّسُولِ كَلِيلٌ قَبْلَ وَلَادَتِهِ وَبِقَائِمَهُ بَعْدَ وَفَاتِهِ استدلالاً بِقَوْلِهِ: "كَنْتُ نَبِيًّا وَآدَمَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ، وَبَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ، وَإِنَّ آدَمَ لَمْ يَنْجُدْ فِي طَيْتِهِ"⁽³⁾

(1) الْصَّرْفِيَّةُ فِي حَضْرَمُوتِ نَشَأَهُمْ وَأَصْوَلُهُمْ وَآثَارُهُمْ" - ص 204

(2) مقطوع بعنوان: (الحبيب على الحغرى خصوصية سيدنا محمد ﷺ)، وقد ذكرته بتمامه لأهميته - وأسقطت ما فيه من تكرار فقط.

(3) ذكره الزركشي في "التدذكرة في الأحاديث المشتمرة" (ص 172) وقال: (هَذَا الْلَفْظُ لَا أَصْلُ لَهُ، وَلَكِنَّ الْمَأْتُورُ فِيهِ مَا رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ قَيْلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى كَنْتَ نَبِيًّا أَوْ كَتَبْتَ نَبِيًّا؟ قَالَ: "وَآدَمَ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ")، وقال ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (2/147): (هَذَا لَا أَصْلُ لَهُ وَلَمْ يَرُوهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الصَّادِقِينَ، وَلَا هُوَ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ الْمُعْتَمِدَةِ بِهِذَا الْلَفْظِ، بَلْ هُوَ بَاطِلٌ)

رَبِّمَا يَرْزُقُونَ، فَالْأَنْبِيَاءُ أُولَئِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا
تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاهُ اللَّهُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(١).
وَمَعَ ذَلِكَ فَالشَّهَادَاءُ دَاهِلُونَ تَحْتَ قَوْلِهِ: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَاقَةُ
الْمَوْتِ مِمَّا إِنَّا تَرْجُونَ﴾^(٢) [العنكبوت: ٥٧]. ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ
مَيِّتُونَ﴾^(٣) [الرَّمَرَ: ٣٠]. فَأَثْبَتَ سُبْحَانَهُ لِلشَّهَادَاءِ مَوْتًا
بَدْخُولَهُمْ فِي الْعُوْمَمِ كَالْأَنْبِيَاءِ وَهُوَ الْمَوْتُ الْمَشَاهِدُ، وَنَفْيُ
عَنْهُمْ مَوْتًا، فَالْمَوْتُ الْمُبَثُّ غَيْرُ الْمَوْتِ الْمَنْفَيِّ، فَالْمَوْتُ
الْمُبَثُّ هُوَ فَرَاقُ الرُّوحِ الْجَسَدِ وَهُوَ مَشَاهِدٌ مَحْسُوسٌ،
وَالْمَنْفَيِّ زَوْالُ الْحَيَاةِ بِالْجَمْلَةِ عَنِ الرُّوحِ وَالْبَدْنِ^(٤)، وَلِهَذَا
إِنَّ (حَيَاَتَهُ) بَعْدَ وَفَاتِهِ مُخَالَفَةٌ لِحَيَاَتِهِ قَبْلَ الْوَفَادَةِ، ذَلِكَ
أَنَّ الْحَيَاَةَ الْبَرْزَخِيَّةَ غَيْبٌ مِنَ الْغَيُوبِ، وَلَا يَدْرِي كَنْهُهَا
إِلَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَكِنَّ مِنَ الثَّابِتِ وَالْمَعْلُومِ أَنَّهَا
تَخْتَلِفُ عَنِ الْحَيَاَةِ الدِّينِيَّةِ، وَلَا تَخْضُعُ لِقَوْانِينِهَا، فَإِلَّا إِنْسَانٌ
فِي الدُّنْيَا يَأْكُلُ وَيَشْرُبُ، وَيَتَنَفَّسُ وَيَتَزَوَّجُ، وَيَتَحْرُكُ
وَيَتَبَرَّزُ، وَيَمْرُضُ وَيَتَكَلَّمُ، وَلَا أَحَدٌ يَسْتَطِعُ أَنْ يَبْثِتَ أَنَّ
أَحَدًا بَعْدَ الْمَوْتِ حَتَّى - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -، وَفِي مَقْدِمَتِهِمْ
نَبِيُّنَا مُحَمَّدُ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} تَعْرُضُ لَهُ هَذِهِ الْأَمْرُورُ بَعْدَ مَوْتِهِ^(٥).

المبحث الثاني: آراءُ في مدح النبي^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} وَمُنَاقَشَتُهُ.

يُعْتَرَضُ الشَّيْخُ عَلَى مَنْ يَنْهَى عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي مَدْحَهُ^(٦)؛
لِأَنَّ الْبَشَرِيَّةَ لَا تُحَدِّدُ فِيهَا لِمَقَامِهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، فَيَقُولُ: (جَعَلَ اللَّهُ
بَشَرًا فَهُلْ صَفَةُ الْبَشَرِيَّةِ تُلْكَ تَحْدِيدٌ وَتَقْيِيدٌ لِمَقَامِ حَضْرَتِهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، كَمَا يَفْهَمُهُ بَعْضُ النَّاسِ الَّذِينَ يَعْتَرِضُونَ عَلَى مَدْحَهُ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}، وَوَصْفُهُ بِصَفَاتٍ تَدَلُّ عَلَى الْكَمَالِ الْبَشَرِيِّ؛ فَيَقُولُونَ لَنَا:
لَا تَبَالُغُوا وَلَا تَكْثُرُوا فِي مَدْحَهِ، إِنَّمَا هُوَ بَشَرٌ مُثْلُكُمْ،

(٤) "تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس" عبد الله أبا بطين (ص ١١٨) نقلًا عن ابن القيم ولم أقف عليه.

(٥) "التوسل أنواعه وأحكامه" للألباني (ص ٥٩)

مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْعَةً مِثْلُ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ الْمَلَكُ
فِيؤْمِرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، فَيَقُولُ: اكْتُبْ رَزْقَهُ وَأَجْلَهُ وَعَمَلَهُ
وَشَقِّيُّهُ أَوْ سَعِيدٌ، ثُمَّ يَنْفُخُ فِي الرُّوحِ^(١)... فَلَمَّا أَخْبَرَ
الصَّادِقَ الْمَصْدُوقَ: أَنَّ الْمَلَكَ يَكْتُبُ رَزْقَهُ، وَعَمَلَهُ،
وَأَجْلَهُ، وَشَقِّيُّهُ أَوْ سَعِيدَ بَعْدَ خَلْقِ الْجَسَدِ، وَقَبْلَ نَفْخِ
الرُّوحِ، وَآدَمُ هُوَ أَبُو الْبَشَرِ كَانُ أَيْضًا مِنَ الْمَنَاسِبِ لِهَذَا
أَنْ يَكْتُبَ بَعْدَ خَلْقِ جَسَدِهِ وَقَبْلَ نَفْخِ الرُّوحِ فِي مَا
يَكُونُ مِنْهُ وَمُحَمَّدٌ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ؛ فَهُوَ أَعْظَمُ الذَّرِيرَةِ
قَدْرًا وَأَرْفَعُهُمْ ذَكْرًا. فَأَخْبَرَ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} أَنَّهُ كَتَبَ نَبِيًّا حِينَذِ،
وَكِتَابَةً نُوبَتِهِ هُوَ مَعْنَى كُونِ نُوبَتِهِ؛ فَإِنَّهُ كُونٌ فِي التَّقْدِيرِ
الْكَتَابِيِّ لَيْسَ كَوْنًا فِي الْوِجُودِ الْعَيْنِيِّ، إِذْ نُوبَتِهِ لَمْ يَكُنْ
وَجُودُهَا حَتَّى نَبَأَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينِ سَنَةً مِنْ
عُمْرِهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ}^(٢).

ثَانِيًّا: اعْتِقَادُ بَقَائِهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} فِي هَذَا مَنَافِعُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ
وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾^(٣) [الرَّمَرَ: ٣٠]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِشَرِّ
مِنْ قَبْلِكَ الْخَلَدَ أَفَإِنَّمَا مَيَّتْ فَهُمُ الْمُخْلَدُونَ﴾^(٤) [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٤]؛
وَقَدْ خَطَبَ أَبُو بَكْرٍ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} النَّاسَ بَعْدَ وَفَادَتِهِ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} قَاتِلًا:
"مَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ"^(٥)، وَقَالَ ابْنُ الْقِيمِ
رَحْمَهُ اللَّهُ: (لَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ صَحِيحٌ أَنَّهُ^{صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ} حَيٌّ فِي قَبْرِهِ،
لَكِنْ نَقْطَعُ أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَسِّمُونَ خَاتَمَهُمْ وَأَفْضَلَهُمْ مُحَمَّدًا
صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ أَعْلَى رَتَبَةٍ مِنَ
الشَّهَادَاءِ، وَقَدْ قَالَ سُبْحَانَهُ عَنِ الشَّهَادَاءِ أَنَّهُمْ أَحْيَاءٌ عَنْ

(١) متفقٌ عَلَيْهِ، أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (٤١١٨/٤) - بِرَقْمِ (٣٠٣٦)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (٤٢٦٤٣/٤) - بِرَقْمِ (٢٠٣٦).

بِلْفَظِ الْبَخَارِيِّ، أَمَّا لَفْظُ مُسْلِمٍ قَدْمَ نَفْخِ الرُّوحِ عَلَى الْكِتَابَةِ.

(٢) "مجموع الفتاوى" (٢/١٤٧-١٤٩).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (٤١٨/٢) - بِرَقْمِ (١١٨٥).

التي أنزلني الله " (5) فأقسم على كراهة أن يرفع فوق منزلة العبودية والرسالة فكيف نخالفه فيما يحب ﷺ ! وكيف نرفعه إلى درجة العبودية والألوهية ! بل إنه (لما سجد له معاذ نَبِيُّهُ نهاده، وقال: "إنه لا يصلح السجود إلا لله" (6) وما كان أحد أحب إليهم من رسول الله ﷺ وما كانوا يقومون له إذا قدم عليهم لما يعلمون من كراحته لذلك. فهذا شأن أنبياء الله وأوليائه. وإنما يقر على الغلو فيه وتعظيمه من يريد العلو في الأرض بالفساد) (7).

فالنهي عن الغلو هو نهي عن فعل كل ما حذر النبي ﷺ منه في حقه؛ فقد: (نَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَتَحَدَّ قَبْرَهُ مَسْجِدًا، وأن يتخد عيدها، وقال في مرض موته: "لعنة الله على اليهود والنصارى اخندوا قبور أنبيائهم مساجد"، يحذر ما صنعوا أخرجاهم في الصحيحين (8). وقال: "اللهم لا تجعل قبرى وثنا يعبد اشتد غضب الله على قوم اخندوا قبور أنبيائهم مساجد" رواه مالك في موطئه (9)، وقال: "لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مریم إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله" متفق عليه (10). وقال: "لا تقولوا: ما شاء الله وشاء محمد. بل ما شاء الله ثم شاء

(5) أخرجه أحمد في "مسنده" 20/23 - برقم 12551) وصححه الأرنؤوط.

(6) سأقى تخربيه، ولم أقف عليه بهذا اللفظ.

(7) "المستدرك على الفتاوى" لابن تيمية (19/1).

(8) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صحيحه" (1/95-425)، ومسلم في "صحيحه" (1/377-381) - برقم 531.

(9) أخرجه مالك في "الموطأ" (2/240-241) - برقم 593) وصححه الألباني في تخربيه "مشكاة المصابيح" (1/234-236) - برقم 62.

(10) أخرجه البخاري في "صحيحه" (4/167-3445)، وأخرج مسلم في "صحيحه" (3/1317-1691) - برقم 1691) مختصرًا، دون هذه العبارة "لا تطروني..."

ويستشهدون - احتزاء - بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُّثَكَّرٌ﴾ الكهف: (110). وانتقد في محاضرة له في مصر بكلام شاعري عنده عن الغلو في النبي ﷺ، ذاكراً أن الغلو هو محاوازة الحد فهل نعلم حدّه؟ ثم يقول يستدللون بقوله ﷺ: "لا تطروني كما أطرت النصارى ابن مریم" كيف أطرت النصارى؟ قالوا: هو ابن الله، وقالوا ثالث ثلاثة، ولم يقل أحد بذلك! (2).

والرد عليه:

النهي عن المبالغة في مدحه وإطرائه، هو من معانى الاتباع المقتضي لمحبته ﷺ؛ لأن الرسول ﷺ يقول: "لا تطروني، كما أطرت النصارى ابن مریم، فإنما أنا عبده، فقولوا عبد الله، ورسوله" (3)، المراد بالكاف هنا كاف القياس لا المثلية، أي: ليس النهي مقصوراً على فعل النصارى، بل النهي عن فعل الإطراء ومحاوازة المدح عموماً وجعل من أمثلة ذلك فعل النصارى (4).

وإذا كان الغلو هو محاوازة الحد في المدح، فالحد معلوم بنصوص الشرع؛ فقد ثبت عنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيما يرويه أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أن رجلاً قال: يا محمد يا سيدنا وابن سيدنا، وخيرنا وابن خيرنا، فقال رسول الله ﷺ: "يا أيها الناس عليكم بتقواكم، لا يستهونكم الشيطان، أنا محمد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، والله ما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي

(1) مقطع بعنوان: (الحبيب علي الجفري خصوصية سيدنا محمد ﷺ) (ص 18).

(2) مقطع بعنوان: (تصحيح المفاهيم لمن قال أننا نغلو في حب النبي الأمين الحبيب علي الجفري حفظه الله).

(3) أخرجه البخاري في "صحيحه" (4/167-3445) - برقم 3445).

(4) انظر: "التمهيد شرح كتاب التوحيد" (ص 245-246).

أمامه وأنه يسمعه وأنه يجيئه ﷺ، ويطلب من رسول الله أن يستغفر له الله سبحانه وتعالى فإنه يسمعك)!!(٥).

الرد عليه:

يرى جواز دعاء النبي ﷺ وسؤاله المغفرة عند قبره! ولا ريب أن هذا هو عين المحادّة لرسول الله المناقضة لحبه فقد دعا النبي ﷺ ربّه قائلاً: "اللهم لا تجعل قبري وثناً، لعن الله قوماً اخزنوا قبور أنبيائهم مساجد" (٦)، بل إنه ﷺ أنكر على من استغاث به حال حياته مع قدرته على إجابتة؛ كما ثبت من روایة الطبراني: "أنه كان في زمن النبي ﷺ منافق يؤذى المؤمنين، فقال بعضهم: قوموا بنا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق، فقال النبي ﷺ: إنه لا يستغاث بي، وإنما يستغاث بالله" (٧)، تحقيقاً لمقام التوحيد وأدباً مع الله، فقد كان النبي ﷺ حريصاً على سد ذرائع الشرك وحماية جناب التوحيد، ويعضد ذلك ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما: أن رجلاً، أتى النبي ﷺ فكلمه في بعض الأمر، فقال: ما شاء الله وشئت، فقال النبي ﷺ: "أجعلتني الله عدلاً؟ قل: ما شاء الله وحده" (٨)، فإذا كان ينهى عن التسوية بينه وبين ربه في المشيئة، فكيف بمن يدعوه من دون الله!

وقد جاءت النصوص الكثيرة في تحريم دعاء غير الله ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن:18]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَفْعَلُ وَلَا يَضُرُّكَ﴾ [يونس:106]، وثبت في الصحيحين عن أبي هريرة

(٥) مقطع بعنوان: (الشيخ الجفري وقضية دعاء غير الله).

(٦) أخرجه أحمد في "مسنده" (12 / 314 - 7358) برقم 34-314 ورواه الأرنؤوط.

(٧) سبق تخربيجه.

(٨) سبق تخربيجه.

محمد"(١). وقال له بعض الأعراب: ما شاء الله وشئت فقال: "أجعلتني الله نداً؟ بل ما شاء الله وحده" (٢). وقد قال الله تعالى له: ﴿قُلْ لَا أَمْلُكُ لِنَفْسِي تَقْرَأً وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْكُنْتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكِنَّتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَنَّيَ السُّوءُ إِنَّمَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف:188]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَمْلُكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا قَعْدًا﴾ [يونس:49] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص:56].

وقال تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران:128]. وهذا تحقيق التوحيد مع أنه ﷺ أكرم الخلق على الله وأعلاهم منزلة عند الله. وقد روى الطبراني في معجمه الكبير أن منافقاً كان يؤذى المؤمنين فقال أبو بكر: قوموا نستغيث برسول الله ﷺ من هذا المنافق. فقال له النبي ﷺ : "إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله" (٣).

المبحث الثالث: آراء في استغاثته بالنبي ﷺ وطلبه، ومناقشته.

يقول في أحد مقاطعه المسجلة بخشوع عن زائر قبر النبي ﷺ: (حتى إذا وقف أمام الشباك، واستشعر أن المصطفى

(١) أخرجه أحمد في "مسنده" (34 / 296 - برقم 20694) وصححه الأرناؤوط.

(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (3 / 339 - برقم 1839) وصححه لغيره - الأرناؤوط، وأخرجه النسائي في "السنن الكبرى" (9 / 362 - 10759) برقم

(٣) أخرجه أحمد في "مسنده" (37 / 380 - برقم 22706) وصححه الأرناؤوط ، وأخرجه الطبراني كما في "بجمع الزوائد ومنبع الفوائد" (10 / 159 - برقم 17276) وقال الحيثمي: (ورجاله رجال الصحيح غير ابن طبيعة وهو حسن الحديث).

(٤) "مجموع الفتاوى" (1 / 303).

القبر عن بعض ما تنازعوا فيه، وأشكل عليهم من العلم لا خلفاؤه الأربعة ولا غيرهم، مع أنهم أخص الناس به (3).

المبحث الرابع: تبركه بآثار النبي ﷺ، ومناقشه.

يقول الجفري في جواز التبرك بآثار النبي ﷺ: (يقولون لنا: لا تبالغوا ولا تغالوا، ولا تتجاوزوا الحد، فهل عرفتم الحد حتى تهموا غيركم بالتجاوز؟ وما معنى الحد الذي يتكلم عنه؟ وأين هذا الحد من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ إِعْنَتَ﴾ الطور: 48 أو من فعل الصحابة الذين كانوا يتبركون بآثاره الشريفة، ويتسابقون على موضع وقوفه على المنبر، ويتمسحون برمانة منبره (4). ثم استدل بثلاثة آثار:

- ما ورد عن ابن عمر وسعد رضي الله عنهما من التبرك بآثار النبي ﷺ بما ورد في "التمهيد": "رأيت سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر يأخذان برمانة المنبر ثم ينصرفان" (5)، وفي رواية أخرى في "الطبقات الكبرى" من رواية يزيد بن عبد الله بن قسيط قال: "رأيت ناساً من أصحاب النبي ﷺ إذا خلا المسجد أخذنوا برمانة المنبر الصلعاء التي تلي القبر. مما يمانهم ثم استقبلوا القبلة يدعون" (6).
- وفي هذا المعنى استشهد بما ورد عند الذهبي في ترجمة الإمام مالك: "قال مصعب الزبيري: سمعت ابن أبي الزبير يقول: حدثنا مالك، قال: رأيت عطاء بن أبي رباح دخل المسجد، وأخذ برمانة المنبر، ثم استقبل القبلة" (7).

(3) مجموع الفتاوى" (27/391-393).

(4) "سر الخصوصية" (ص 49-53).

(5) ذكره ابن عبد البر في "التمهيد" (23/315-315) برقم 837، وأخرجه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (51/193).

(6) (196/1).

(7) ذكره الذهبي في "السير" (54/8).

رسول الله ﷺ قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله عز وجل: ﴿وَلَئِنْزَرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبَيْكَ﴾ الشعرا: 214، قال: "يا معاشر قريش - أو كلمة نحوها - اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا صفية عمدة رسول الله لا أغني عنك من الله شيئاً، ويا فاطمة بنت محمد سليمي ما شئت من مالي لا أغني عنك من الله شيئاً" (1)، يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: (إذا صرّح وهو سيد المرسلين بأنه لا يغنى شيئاً عن سيدة نساء العالمين، وآمن الإنسان أنه لا يقول إلا الحق، ثم نظر فيما وقع في قلوب خواص الناس اليوم، تبين له التوحيد وغربة الدين) (2)!

وأما عن سماعه ﷺ فهذا معارض بإجماع الصحابة على ترك مخاطبته، قال شيخ الإسلام: (والضلال من أهل القبلة يرون من يعظّمونه: إما النبي ﷺ وإما غيره من الأنبياء يقطة ويخاطبهم ويخاطبونه، وقد يستفتونه ويسألونه عن أحاديث فيجيئهم، ومنهم من يخلي إليه أن الحجرة قد انشقت وخرج منها النبي ﷺ وعائقه هو وصاحباه. ولهذا لم يقل قط أحد من الصحابة: إن الخضر أتاه ولا موسى ولا عيسى ولا أنه سمع رد النبي عليه، وابن عمر كان يسلم إذا قدم من سفر، ولم يقل قط إنه يسمع الرد، وكذلك التابعون وتابعوهم، وإنما حدث هذا من بعض المتأخرین، وكذلك لم يكن أحد من الصحابة رضوان الله عليهم يأتيه فيسأله عند

(1) متفق عليه، أخرجه البخاري في "صححه" (4/6-2602)،

وأخرجه مسلم في "صححه" (192/1-2753) برقم

(2) "كتاب التوحيد" (ص 47).

يقول الشيخ الألباني: (نؤمن بجواز التبرك بآثاره عليه السلام، ولا ننكره خلافاً لما يوهمه صنيع خصومنا، ولكن لهذا التبرك شروطاً منها الإيمان الشرعي المقبول عند الله، فمن لم يكن مسلماً صادق الإسلام فلن يتحقق الله له أي خير بتبركه هذا، كما يشترط للراغب في التبرك أن يكون حاصلاً على أثر من آثاره عليه السلام ويستعمله، ونحن نعلم أن آثاره عليه السلام من ثياب أو شعر أو فضلات قد فقدت، وليس بإمكان أحد إثبات وجود شيء منها على وجه القطع واليقين، وإذا كان الأمر كذلك فإن التبرك بهذه الآثار يصبح أمراً غير ذي موضوع في زماننا هذا ويكون أمراً نظرياً محضاً، فلا ينبغي إطالة القول فيه)⁽⁵⁾.

ثانياً: ما ذكره من الاستدلال بأخذ رمانة منبر الرسول عليه السلام؛ فقد رخص فيه الإمام أحمد لما ورد فيه من الأثر ولم يرخص فيه الإمام مالك، إلا أن الرخصة زالت لزوال منبره عليه السلام اليوم باحتراقه والأثر المنقول عن ابن عمر وغيره، إنما هو التمسح بمقعده⁽⁶⁾.

ثالثاً: ما استدل به الجفري من تحرى ابن عمر عليه السلام للأماكن التي صلى فيها النبي عليه السلام أو عبد الله ولم يتخذها مسجداً؛ فالمسألة فيها قولان للعلماء (أحد هما: النهي عن ذلك وكراحته، وأنه لا يستحب قصد بقعة للعبادة، إلا أن يكون قصدها للعبادة مما جاء به الشريعة، مثل أن يكون النبي عليه السلام قصدها للعبادة كما قصد الصلاة في مقام

إبراهيم ...

(5) "التوسل أنواعه وأحكامه" (ص 144).

(6) ينظر: "اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم" (2/ 245).

-كما استشهد بما ثبت عن ابن عمر من تحرى المكان الذي كان النبي عليه السلام يصلى فيه، وروى الحديث الثابت: عن سالم بن عبد الله، عن أبيه عليه السلام، عن النبي عليه السلام: "أنه رئي وهو في معرس⁽¹⁾ بذى الحلية بطن الوادي، قيل له: إنك ببطحاء مباركة، وقد أناخ بنا سالم يتونى بالمناخ الذي كان عبد الله ينبع يتحرى معرس رسول الله عليه السلام"⁽²⁾، واستدل أيضاً بما صح عن موسى بن عقبة، قال: رأيت سالم بن عبد الله يتحرى أماكن من الطريق فيصلي فيها، ويحدث أن أباه كان يصلى فيها " وأنه رأى النبي عليه السلام يصلى في تلك الأمكنة". وحدثني نافع، عن ابن عمر أنه كان يصلى في تلك الأمكنة، وسألت سالماً، فلا أعلم إلا وافق نافعاً في الأمكنة كلها إلا أنهما اختلفا في مسجد بشرف الروحاء.⁽³⁾

والرد عليه يظهر من عدة أمور:

أولاً: بركة الأنبياء بركة ذاتية فيجوز التبرك بأبدانهم وبما انفصل عنها، ولا خلاف في تقرير ذلك، وقد تبرك الصحابة رضي الله عنهم ببدنه، وما انفصل عنه من شعر، وعرق وريق ونحو ذلك، وهذا النوع انقطع بعد موت النبي عليه السلام إلا ما ثبت بقاوه من آثاره بيقين، وقد انتهى اليقين بانقراض عهد الصحابة رضي الله عنهم.⁽⁴⁾

(1) (التعريض: نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة، يقال منه: عرس يعرس تعريساً. ويقال فيه: أعرس، والمعرس: موضع التعريض، وبه سمي معرس ذي الحلية، عرس به النبي عليه السلام وصلى فيه الصبح ثم رحل). "النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير (3/ 206)

(2) أخرجه البخاري في "صححه" (2/ 136- 1462) برقم 1462

(3) أخرجه البخاري في "صححه" (1/ 104- 469) برقم 469.

(4) انظر: "هذه مقايمنا" للشيخ صالح آل الشيخ (ص 218- 219)

ينقل عن غير ابن عمر من الصحابة، بل كان أبو بكر وعمر وعثمان وعلي، وسائر السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار يذهبون من المدينة إلى مكة حجاجاً وعماراً ومسافرين، ولم ينقل عن أحد منهم أنه تحرى الصلاة في مصليات النبي ﷺ. ومعلوم أن هذا لو كان عندهم مستحباً لكانوا إليه أسبق، فإنكم أعلم بسته وأتبع لها من غيرهم. وقد قال ﷺ: «عليكم بسنني وسنة الخلفاء الراشدين المهدىين من بعدى، تمسكوا بها، وعضووا عليها بالنواجد، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله»⁽⁵⁾ وتحري هذا ليس من سنة الخلفاء الراشدين، بل هو مما ابتدع، وقول الصحابي إذا خالقه نظيره، ليس بحججة، فكيف إذا انفرد به عن جمahir الصحابة؟ أيضاً: فإن تحرى الصلاة فيها ذريعة إلى اتخاذها مساجد والتشبه بأهل الكتاب مما نهينا عن التشبه بهم فيه وذلك ذريعة إلى الشرك بالله، والشارع قد حسم هذه المادة بالنهي عن الصلاة عند طلوع الشمس، وعند غروبها، وبالنهي عن اتخاذ القبور مساجد، فإذا كان قد نهى عن الصلاة المشروعة في هذا المكان وهذا الزمان، سداً للذرية. فكيف يستحب قصد الصلاة والدعاء في مكان اتفق قيامهم فيه، أو صلاتهم فيه، من غير أن يكونوا قد قصدوه للصلاة فيه والدعاء فيه؟ ولو ساغ هذا لاستحب قصد جبل حراء والصلاحة فيه، ... ثم ذلك يفضي إلى ما أفضت إليه مفاسد القبور، فإنه يقال: إن هذا مقام نبي، أو قبر نبي،

(5) أخرجه أحمد في "مسنده" (28/373-374) برقم 17144، وصححه الأرنؤوط، وأخرجه أبو داود في "سننه" (4/200-4607)، وابن ماجه في "سننه" (1/15-42) برقم 42، وصححه الألباني.

والقول الثاني: أنه لا يأس باليسير من ذلك، كما نقل عن ابن عمر: أنه كان يتحرى قصد المواقع التي سلكها النبي ﷺ، وإن كان النبي ﷺ قد سلكها اتفاقاً لا قصداً⁽¹⁾.

وكما ورد ما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما ، فقد جاءت النصوص أيضاً التي تنهى عن ذلك فثبت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فيما أخرجه سعيد بن منصور، عن معروف بن سويد، عن عمر رضي الله عنه قال: "خرجنا معه في حجة حجها فقرأ بنا في الفجر بـ ﴿أَلَّا تَرَكِّفَ فَعَلَّ رَبُّكَ بِأَحْكَمِ الْفِيلِ﴾ [الفيل:1] ﴿إِلَيْنَا فُرَيْشٌ﴾ [قرיש:1] في الثانية، فلما رجع من حجته رأى الناس ابتدوا المسجد فقال: ما هذا؟ قالوا: مسجد صلى فيه رسول الله صلوات الله عليه وسلم فقال: هكذا هلك أهل الكتاب قبلكم: اتخذوا آثار أنبيائهم بيعاً، من عرضت له منكم فيه الصلاة فليصل، ومن لم تعرض له الصلاة فليمض"⁽²⁾.

وروى محمد بن وضاح وغيره: "أن عمر بن الخطاب أمر بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي صلوات الله عليه وسلم؛ لأن الناس كانوا يذهبون تحتها. فخاف عمر الفتنة عليهم"⁽³⁾، وقال الألوسي: (وما ذكره عمر هو الحري بالقبول، وهو مذهب جمهور الصحابة، غير ابنه ، وهو الذي يجب العمل به، ويعول عليه)⁽⁴⁾، ثم قال ابن تيمية: (فاما قصد الصلاة في تلك البقاع التي صلى فيها اتفاقاً، فهذا لم

(1) "افتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب المحجيم" (2/271).

(2) أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه" (2/118-2734)، وابن أبي شيبة في "مصنفه" (2/151-7550)، وصححه أبو العباس في "قاعدة حلية في التوسل والوسيلة" (ص220).

(3) أخرجه ابن وضاح في "البدع والنهي عنها" (ص88-102) برقم 4607.

(4) "فصل الخطاب في شرح مسائل الجاهلية" (ص228).

بخلاف الحال بعد تطاول الزمان وقدم العهد، وتبدل المنبر بالاحتراق.

سادساً: بركة ذوات الأنبياء لا تتعذر ذواهم إلى الأمكنة والأراضي التي مروا بها؛ وإلا لزم أن تكون كل أرض وطئوها أو جلسوا عليها أو مروا بها، يطلب منها البركة وهذا باطل قطعاً.

سابعاً: لا يوجد دليل شرعي واحد من القرآن أو السنة يشير إلى أن بركة جسد النبي ﷺ الشريف قد تعدد إلى الأماكن والبقاء حتى يشرع لنا التبرك بها، ولا شك أن التبرك عبادة مبناتها على الدليل، وعليه فما نزل فيه أو جلس عليه أو مرّ به الرسول ﷺ لا يجوز التبرك له؛ لأنه لم يشرع لنا تعظيمها فضلاً عن التبرك بها، بل هو وسيلة من وسائل الشرك، وما تتبع قوم آثار نبيهم إلا ضلوا وهلكوا⁽⁴⁾.

المبحث الخامس: تحجيزه التوسل بالنبي ﷺ، ومناقشته.
سئل الجفري في إحدى محاضراته عن حكم التوسل فأجاب بجواب خلاصته في النقاط التالية:
أولاً: أن التوسل بنذوات الأنبياء أحياء كانوا أو أمواتاً جائز عند جمهور أهل السنة، ولم يشذ عن هذه الفتوى من العلماء السابقين أحد، حتى جاء القرن الثامن الهجري فشدَّ ابن تيمية وهو من العلماء، لكن مع كثرة اطلاعه اختلطت عليه هذه المسألة وقد أخذها عليه أقرانه.

ثانياً: استدل على حجارة التوسل: بحديث الأعمى الذي جاء به عثمان بن حنيف قال: جاء رجل أعمى إلى

(4) ينظر: "إحياء الآثار دراسة عقدية" منيرة المقوشي (ص 451 -

(452)

أو ولد، بخير لا يعرف قائله، أو عمن لا يعرف حقيقته، ثم يتربى على ذلك الخاذه مسجداً، فيصير وثناً يعبد من دون الله تعالى⁽¹⁾.

رابعاً: الحق أن ابن عمر أراد الموافقة والاتباع للنبي ﷺ في أفعاله، ولم يقصد التبرك بالبقاء كما فهمه المتأخر، فترجح (أن فعل ابن عمر ليس فيه التبرك بالمكان وإنما فيه دلالة على شدة الاقتداء والمتابعة والتتشبه، فهو حريص على بركة الاقتداء، لا على بركة المكان)⁽²⁾، ولهذا قال أهل العلم: (وأما آثاره المكانية كمكان سار فيه، أو بقعة صلٰى فيها، أو أرض نزل بها فلم يعرف دليلاً شرعياً يومئذ أو يشير إلى أن بركة بدن الرسول ﷺ قد تعدد إلى هذا المكان، فيكون مباركاً يشرع التبرك به، ولذا لم يكن يفعل هذا صحابته في حياته ولا بعد مماته).

فما سار فيه رسول الله أو نزل فيه فلا يجوز التبرك به؛ لأن هذا وسيلة إلى تعظيم البقاء التي لم يشرع لنا تعظيمها، ووسيلة من وسائل الشرك، وما تتبع قوم آثار أنبيائهم إلا ضلوا وهلكوا⁽³⁾.

فإذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن عن تبرك؛ بل هو اقتداء منه بالنبي ﷺ، ولا يصح الاستدلال به على التبرك؛ لما يعلم من الفرق بين المقصدين.

خامساً: لو افترضنا أن ما فعله الصحابة من مس لمرانة منبره ﷺ كان تبركاً فذلك إنما لقربه من عهد النبوة،

(1) "افتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم" (278/2) (279).

(2) "التوضيح الرشيد في شرح التوحيد" لخلدون الحقوي (ص 64).

(3) "هذه مفاهيمنا" (ص 220-221).

هنا لا في الرؤيا بل بفعل الرجل - والقصة صحيحة السند كما ذكر ابن حجر - وروي أن الذي فعل ذلك صحابي اسمه: بلال بن حارث المزني، فالشاهد هنا في إقرار سيدنا عمر له، تعتقدون لو الفعل بدعةً أو شركاً سيستكث عمر دون أن ينهره؟ وهو أغير الناس على المحaram.

وذكر تشكيك بعضهم في القصة، وأنهم قالوا: إن الحافظ الذهبي جهل من رواها، أي التابعي الذي رواها، وقال عن مالك الدار: أنه مجھول.

وردد عليهم بأن هذا لا يساوي الخبر الذي كتب به؛ لأن الحافظ الذهبي بالنسبة له الرجل مجھول، والقاعدة عندهم أن من حفظ حجة على من لا يحفظ، ومالك الدار ترجم له رجال الجرح والتعديل، وقالوا: أنه خازن مال المسلمين في عصر عمر، بمعنى أنه ضبط عدل ائتمنه عمر على أموال المسلمين. فالقصة ثابتة وصحيحة.

خامساً: استنكر الجفري على من يقول: أن الله لا يحتاج واسطة فلم التوسل؟ ورد عليهم: صحيح الله ما يحتاج واسطة، وأيضاً الله لا يحتاج إلى الصلاة والصيام والصدقة وقراءة القرآن ربنا غني، لكن نحن نحتاج إلى أن نصوم ونصلي ونتصدق ونتوسل، فالتوسل ليس لأن الله يحتاج إلى واسطة، التوسل؛ لأننا نحتاج إلى أن نظهر الأدب مع الله.

سادساً: احتاج على جواز التوسل بقوله: أن هذا المعنى سيحدث يوم القيمة؛ كما في حديث الشفاعة - الذي بلغ درجة التواتر - ، فلو كان طلب الشفاعة حراماً فكيف يأذن به محمد ﷺ وهو أغير

رسول الله، وقال: يا رسول الله ادع الله لي أن يكشف الله عن بصري، فقال له رسول الله: "هلاً صبرت ولك الجنة؟" ، قال: ادع الله لي أن يكشف الله عن بصري يا رسول الله، قال: "اذهب وتوضأ وصلي ركعتين" وقل: "اللهم إني أتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة، يا محمد، يا أحمد يا أبا القاسم إني أتوجه بك إلى الله في أن يكشف عن بصري، اللهم شفعه في بجاهه عندك"⁽¹⁾ -أو فيما معناه- فالرسول علمانا التوسل به في حال حياته، والحكم عام لا يخصص بحياته دون مماته إلا بدليل!

ثالثاً: أنكر على الذين استدلوا بتوسل عمر بالعباس دون النبي ﷺ بأن تركه للتوسل بالرسول ﷺ دليل على عدم جواز التوسل بالنبي ﷺ، وقال: الترك لا يفيد التشرع إلا بقرينة.

رابعاً: أورد روایة ذكرها ابن حجر في شرحه لحديث استسقاء عمر بن الخطاب بالعباس، أن رجلاً وقف على قبر رسول الله ﷺ في عصر عمر رض، وقال: يا رسول الله، استسق لأمتك فإنكم قد هلكوا، - يستغيث بالرسول عند قبره - وانصرف فنام فرأى رسول الله في المنام، يقول له: "أنت عمر فأقرئه السلام، وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس" ، فأتى عمر فأخبره بأين وقف على قبر الرسول، واستغثت برسول الله فأتايني في المنام، فأمرني أن أخررك الكيس الكيس، فقال عمر: لا آلو جهدي ما استطعت، وتوسل بالعباس. وقال: الاستشهاد

(1) وفي كتابه "معالم السلوك" (ص73) ذكر الجفري الدعاء بقوله: "اللهم إني أتوجه إليك وأتوسل إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد، يا أحمد، يا أبا القاسم إني أتوجه بك إلى الله في أن يقضي حاجتي، اللهم شفعه في بجاهه عندك"

الحسين عليه السلام⁽²⁾، وآخر وهو يرقص على صوت بطلب المدد من زينب ويستغيث بها من دون الله.⁽³⁾ يتضمن كلامه شبهًا عديدة، وتفصيل الرد عليها فيما يلي:

أولاً: قبل الرد على زعمه بأن جمهور أهل السنة على جواز التوسل بذوات الأنبياء والصالحين، وخاصة بالرسول محمد صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ، أين أن لفظ التوسل بالنبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ على ثلاثة معان:

-توسل مفروض لا يتم الإيمان إلا به وهو التوسل بطاعتة.

-توسل بشفاعته صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ وهذا في حال حياته ويوم القيمة.
-توسل مبتدع لم يفعله الصحابة لا في حياته ولا بعد مماته وهو السؤال والإقسام على الله بذاته، ولم ينقل في ذلك إلا أحاديث ضعيفة مرفوعة وموقوفة، أو عن من ليس قوله حجة⁽⁴⁾.

وهذا النوع الثالث هو محل التزاع، وهو الذي قال أبو حنيفة وأصحابه: إنه لا يجوز، ونحوه عنه حيث قالوا: لا يسأل بمخلوق، ولا يقول أحد: أسألك بحق أنبيائك⁽⁵⁾. قال أبو الحسين القدوسي في كتابه الكبير في الفقه المسمى "شرح الكرخي" في باب الكراهة: وقد ذكر

(2) مقطع بعنوان: (رد الشیخ مزمم فقیری علی الصالحیب علی الجفری شاحد واحکم واشترک فی عجائب).

(3) مقطع بعنوان: (دعاء الجفری القبوری للسیدة من دون الله)

(4) ينظر: "قاعدة حلية في التوسل والوسيلة" (ص 88).

(5) ينظر: "بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" لابن مسعود الكاساني الحنفي (126/5)، وأيضاً "المحيط البرهان في الفقه النعماني" لمحمد البخاري (312/5)

الخلق على التوحيد؟ لو كان شركاً، لكان ينبغي أن يقول: اسألوا الله أن يشفعوني فيكم، لكنه يقول: أنا لها! فالتوسل والاستغاثة حائزتان في الآخرة، وتحوز الاستغاثة في الدنيا برجل عند الإفطار أن يناولني الماء فاستغثت به، وشرك إذا قلتها للذي في القبر!

سابعاً: قرر بأن ما يقوله هو السنة، وهو الذي عليه علماء الأمة الأربع، بل الإمام أحمد من بينهم هو الوحيد الذي أجاز القسم برسول الله، وأنه نقل عن الإمام أحمد في أحد قوله أن القسم ينعقد برسول الله ولو حنت عليه كفارة اليمين!

ثامناً: ختم كلامه بالاستدلال بآياتين على جواز التوسل:

الأولى: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي قَرِيبٌ﴾ فقوله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ﴾ هذا شرط، ولا يتحقق جواب الشرط إلا بفعله، وجواب الشرط ﴿فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ أي: إذا جاؤوا من بابك فإنني قريب.

الثانية: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَتَهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاهَمَةٌ فَأَسْتَغْفِرُوَ اللَّهَ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَابًا رَّحِيمًا﴾ النساء: 64. فقال: قرب الله مرتبًا بالمحاجة إلى رسول الله وسؤاله واستغفاره⁽¹⁾.

وهذا التقرير التنظيري، يؤيده الجانب التطبيقي فله مقاطع وهو يطلب العون من الصالحين، كما رأيت له مقطعاً يهتز على أصوات بمساركته تطلب المدد من

(1) مقطع بعنوان: (جواز التوسل بالنبي والأولياء والصالحين – الحبيب علي الجفری)، وقد نقلت كلامه بتمامه إلا ما كرره فإن أسلقته؛ حتى لا ينكح من استيفاء الرد على جميع المسائل.

مقصودهم التوسل بذاته فهو محل التراب، وما تنازعوا فيه يرد إلى الله والرسول⁽⁵⁾.

فعلم أن قوله أجمع عليه جمهور المذاهب الأئمة محروم بما سبق ولا يصح؛ وعلم أن التوسل به والاستشفاع بدعة تخالف ما كان عليه جمهور الصحابة والتابعين وغيرهم من أهل العلم، فلم يثبت عن أحد من الصحابة أنه أتى إلى قبره ودعاه أو توسل به؛ ولو كان مشروعًا لكانوا هم أسبق الناس إلى ذلك، وإنما تعلق أهل البدع ببعض الآثار الضعيفة والأقوال الشاذة عن بعض الأئمة في التوسل والاستشفاع عند القبور، فكيف يقول الشيخ الجفري أن هذا هو قول الجمهور وما شد عنه إلا شيخ الإسلام!

ثانيًا: استدلاله بحديث الضرير: فأسوق نصه كما رواه عثمان بن حنيف، أن رجلاً ضرير البصر أتى النبي ﷺ، فقال: ادع الله أن يعافيني، قال: "إن شئت دعوت لك، وإن شئت أخرت ذاك، فهو خير". فقال: "ادعه، فأمراه أن يتوضأ، فيحسن وضوئه، ويصلي ركعتين، ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك، وأتوجه إليك ربى في حاجتي هذه، فتقضي لي، اللهم شفعه في" (6) وفي رواية لأحمد: "تشفعني فيه"⁽⁷⁾، وليس في الروايات الإضافات التي ذكرها الجفري "وأتوسل إليك ببنيك"،

(5) المرجع السابق (ص 184).

(6) أخرجه أحمد في "مسنده" (478/28- برقم 17240)، والنسائي في "السنن الكبرى" (244/9)، وابن ماجه في "سننه" (395/2)، والترمذني في "سننه" (244/9- برقم 10419) من طريق أبي جعفر ، به. وصححه الألباني .

(7) أخرجه أحمد في "مسنده" (480/28- برقم 17241).

هذا غير واحد من أصحاب أبي حنيفة⁽¹⁾، قال الألوسي الحنفي: (وفي جميع متونهم -أبي الحنفية-: أن قول الداعي المتسل: بحق الأنبياء والأولياء، وبحق البيت والمشعر الحرام - مكروه كراهة تحريم، وهي كالحرام في العقوبة بالنار عند محمد، وعللوا ذلك بقولهم: لأنه لا حق للمخلوق على الخالق)⁽²⁾.

كذا قول الإمام مالك لا يخالف ما سبق: (فمن نقل عن مذهب مالك: أنه جوز التوسل به بمعنى الإقسام به، أو السؤال به، فليس معه في ذلك نقل عن مالك وأصحابه، فضلاً عن أن يقول مالك: إن هذا سب للرسول أو تنقص به؛ بل المعروف عن مالك أنه كره للداعي أن يقول: يا سيدي سيدي، وقال: قل كما قالت الأنبياء يا رب يا رب يا كريم. وكراهه أيضاً أن يقول: يا حنان يا مانان. فإنه ليس بمحاثور عنه. فإذا كان مالك يكره مثل هذا الدعاء إذ لم يكن مشروعًا عنده، فكيف يجوز عنده أن يسأل الله بمحظوق نبيًا كان أو غيره، وهو يعلم أن الصحابة لما أجدبوا عام الرمادة لم يسألوا الله بمحظوق، لانبي ولا غيره، بل قال عمر: "اللهم إنا إذا أجدبنا نتوسل إليك ببنينا فتسقينا، وإننا نتوسل إليك بعم بنينا فاسقنا. فيسقون"⁽³⁾)⁽⁴⁾، وقال شيخ الإسلام بصيغة التضعيف: (ونقل عن أحمد بن حنبل في "منسك" المروذى التوسل بالنبي ﷺ في الدعاء، ونهى به آخرون. فإن كان مقصود المتسلين التوسل بالإيمان به ومحبته وبموالاته وبطاعته، فلا نزاع بين الطائفتين، وإن كان

(1) "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (ص 87-88).

(2) "حلاوة العينين في محاكمة الأحمديين" (ص 516).

(3) أخرجه البخاري في " صحيحه" (27/2- برقم 964)

(4) "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (ص 125-126).

5- يؤكّد ما سبق قول الأعمى: "وشفعني فيه" أي أدعوك أن تقبل دعاءه لي بالشفاء، وهذه أصرح مما سبق.

6- قوله: "إني توجهت بك" الباء في بك للاستعانة، أي: استعنت بدعائك إلى ربِّي.

7- أن السر في شفاء الأعمى هو دعاء النبي ﷺ له، ولذا ذكر العلماء هذا الحديث في معجزاته، ولو كان المراد التوسل بالجاه والذات - كما يزعم بعضهم - لأمكن لكل أعمى أن يتواصل بذلك فيبدأ، ولم نسمع بمثل ذلك، ولهذا قال أهل العلم: (وحدث الأعمى لا حجة لهم فيه، فإنه صريح في أنه إنما توسل بدعاء النبي ﷺ وشفاعته، وهو طلب من النبي ﷺ الدعاء، وقد أمره النبي ﷺ أن يقول: "اللهم شفعه في" وهذا رد الله عليه بصره لما دعا له النبي ﷺ، وكان ذلك مما يعد من آيات النبي ﷺ). ولو توسل غيره من العمياني الذين لم يدع لهم النبي ﷺ بالسؤال به لم تكن حالهم كحاله⁽¹⁾. فهذه مرجحات دالة على أن المراد بالتواسل في قول الأعمى "اللهم إني أسألك وأتوسل إليك بنبيك" توسل بالدعاء لا بالذات ولا مرجح لهم فسقط قوله⁽²⁾. على أي لم أقف على رواية بلفظ: "أتوسل إليك بنبيك".

ثالثاً: استدلاله بتواسل عمر بالعباس رضي الله عنهما على جواز التواسل بالذات؛ وقد ثبت من رواية أنس بن مالك رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كان إذا قحطروا استسقى بالعباس، فقال: "اللهم إنا نتوسل إليك

"شفعه في بجاهه عندك" مما يخدم مراده، ومع ذلك فالحديث لا يدل على التوسل بذات النبي ﷺ أو جاهه، بل هو نص واضح في التوسل بداعيه النبي ﷺ لكشف ضر الأعمى، وهذا مما لا خلاف على جوازه عند أهل السنة والجماعة، ووجه الدلالة على تقرير أهل السنة ما يلي:

1- أن الأعمى طلب الدعاء من النبي ﷺ فقال: "ادع الله أن يعافيني" ، وكذلك النبي ﷺ خيره بين الصبر على البلاء وبين الدعاء له، فدل على أن المقصود بالتواسل هنا التواسل بداعيه النبي ﷺ.

2- لو كان المراد التوسل بالذات لما كان هناك حاجة لمعنى الأعمى المحيء إلى النبي ﷺ؛ لأنَّه يمكنه ذلك من بيته دون مجئه إليه، ولكنه عربي عَلِم أن التواسل لغة: أي طلب الدعاء من يعتقد نفعه.

3- في إصرار الأعمى وتمسكه بداعيه النبي ﷺ حين قال: "ادعه"، دليل على أن النبي ﷺ وفي له بوعده في قوله: "إن شئت دعوت لك، وإن شئت أحررت ذاك، فهو خير" ، ولا يمكن أن يختلف وعده ﷺ، ومع ذلك علّمه نوعا آخر من أنواع التواسل، وهو التواسل بالعمل الصالح؛ ليكون أرجى للقبول.

4- أن الدعاء الذي علمه النبي ﷺ إياه ختمه بقوله: "اللهم فشفعه في" وهذا لا يُحمل إلا على الدعاء؛ لأن الشفاعة لغة بمعنى الدعاء، فيكون المراد أي دعاء في لرد بصري؛ فدل على أنه تواسل بداعيه ﷺ لا بذاته وجاهه.

(1) "قاعدة جليلة في التواسل والوسيلة" لابن تيمية (122/1-123).

(2) انظر: "جلاء العينين في محكمة الأحمديين" للألوسي (ص 517-518)، "التواسل أنواعه وأحكامه" (ص 69-75).

ولكن جرى السلف على التوسل بدعاء الصالحين كما توسل معاوية والضحاك ببيزيد بن الأسود⁽⁴⁾.⁽⁵⁾ وقال الشيخ الألباني: (إن حريان عمل الصحابة على ترك التوسل بذاته ﷺ عند نزول الشدائدين بهم - بعد أن كانوا لا يتتوسلون بغيره ﷺ في حياته - هو من أكبر الأدلة الواضحة على أن التوسل بذاته ﷺ غير مشروع، وإن لنقل ذلك عنهم من طرق كثيرة في حوادث متعددة، ألا ترى إلى هؤلاء المخالفين كيف يلهجون بالتوسل بذاته ﷺ لأدنى مناسبة لظنهم أنه مشروع، فلو كان الأمر كذلك نقل مثله عن الصحابة، مع العلم أنهم أشد تعظيمًا ومحبة له ﷺ من هؤلاء، فكيف ولم يُنقل عنهم ذلك ولا مرة واحدة، بل صح عنهم الرغبة عنه إلى التوسل بدعاء الصالحين؟!).⁽⁶⁾

د-أثر عمر بن الخطاب من أقوى ما يتمسك به المتتوسلون، وهو عمدتهم على جواز التوسل بالذوات، مع أن العلماء المتقدمين على شيخ الإسلام قد حملوا الأثر على أنه توسل بالدعاء لا بالذات، وأسوق بعض أقوالهم⁽⁷⁾:

-حمل الإمام البيهقي الأثر على أنه توسل بالدعاء فبُوَّب له في "السنن الكبرى" (90/7) بقوله: [باب الاستسقاء من تُرجى بركة دعائه]

(4) أخرج ابن عساكر في "تاریخه" (112/65) توسل معاوية ببيزید، وأخرج أيضا (112/65) توسل الضحاك بن قیس ببيزید ، وصحح الإسنادین الشیخ الالباني في کتابه "التوسل" (ص 41-42).

(5) انظر: "التوسل أنواعه أحکامه" (ص 62-64).

(6) "التوسل أنواعه أحکامه" (ص 68).

(7) ينظر: «هدم المنارة لمن صلح أحاديث التوسل والزيارة» (ص 19).

بنبينا فتسقينا، وإننا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا" ، قال: فيسقون⁽¹⁾، وليس فيه دليل على ما ذهب إليه، بل هو من قبيل توسل الصحابة بدعاء النبي ﷺ حال حياته، ويدل على ذلك:

أ-أن العباس دعا الله فقال:(اللهم إله لم يتزل بلاء إلا بذنب ولم يكشف إلا بتوبة وقد توجه القوم بي إليك لمكاني من نبيك وهذه أيدينا إليك بالذنوب ونواصينا إليك بالتوبة فاسقنا الغيث، قال: فأرخت السماء مثل الجبال حتى أخصبت الأرض وعاش)⁽²⁾ فلو كان توسلهم بذاته لما احتاجوا للداعي ﷺ

ب-أن عمر رضي الله عنه صرّح أن توسله بالعباس رضي الله عنه هو من قبيل توسلهم بالنبي ﷺ حيث قال: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ﷺ فتسقينا". وقد كان توسلهم بدعاء النبي ﷺ كما في الروايات الصحيحة⁽³⁾.

ج-عدول عمر رضي الله عنه عن التوسل بذات النبي ﷺ إلى التوسل بدعاء العباس رضي الله عنهما دليل على عدم إقرار الصحابة على هذا النوع من التوسل، وإنما أقر الصحابة عمر رضي الله عنه في توسله بدعاء العباس، ولطلبوا منه التوسل بذات النبي ﷺ؛ لأن ذلك ممكن حتى بعد وفاته،

(1) سبق تخریجه.

(2) "فتح الباري" لابن حجر (2/497).

(3) كما جاء في الحديث الذي رواه أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: بينما رضي الله عنده خطب يوم الجمعة، إذ جاءه رجل، فقال: يا رسول الله قحط المطر، فادع الله أن يسقينا، فدعا فمطرنا، فما كدنا أن نصل إلى منازلنا فما زلنا نمطر إلى الجمعة المقبلة، قال: فقام ذلك الرجل أو غيره، فقال: يا رسول الله ادع الله أن يصرفه عنا، فقال رسول الله ﷺ: "اللهم حوالينا ولا علينا" وأخرجه البخاري في "صحیحه" (2-29/2)، ونحو ذلك كثير.

الأصل غير المأذون فيه، وهو المكرر والممنوع؛ فتركته - عليه الصلاة والسلام - دال على مرجوحية الفعل⁽³⁾. وجاء في "التحبير" ما نصه: (وإذا نقل عنه ﷺ أنه ترك كذا، كان - أيضاً - من السنة الفعلية، كما ورد "أنه لما قدم إليه الضب فأمسك عنه وترك أكله، أمسك الصحابة ﷺ وتركوه، حتى بين لهم: أنه حلال ولكنه يعافه)⁽⁴⁾.

ولهذا قال ابن القيم: (إإن تركه ﷺ سنة كما أن فعله، فإذا استحبينا فعل ما تركه كان نظير استحبابنا سنة، فإذا استحبينا فعل ما تركه كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق).⁽⁵⁾ بل إن إهدار العمل بسنة الترك يترتب عليه مفاسد؛ فهو مفضٍ إلى القول: بضياع الدين وكتمان الصحابة بعض العبادات فلم ينقلوها إلينا، وفتح لباب البدع والمحديثات في الدين بعامة، والعبادات بخاصة، واتهام للرسول في بلاغه، وأن هناك نقصٌ لم يعلمه النبي ﷺ لأمته.⁽⁶⁾

لذا كان من قواعد البدع: (إذا تركَ الرسول ﷺ فعل عبادة من العبادات مع كون موجهاً وبسبها المقتضي لها قائماً ثابتاً، والمانع منها متفيأً؛ فإن فعلها بدعة).⁽⁷⁾ بـ هناك قرائن شرعية تدل على أن التوسل بالذات ليس مشروعًا؛ وهي:

القرينة الأولى: عدول الفاروق عن توسله بالنبي ﷺ - مع إمكانه - إلى العباس مع شدة الحاجة لأمر يُدفع به

(3) "الموافقات" (4/421).

(4) "التحبير شرح التحبير" لأبي الحسن علي الحنفي (3/1432).

(5) "إعلام الموقعين عن رب العالمين" (2/281).

(6) انظر: "سنة الترك ودلائلها على الأحكام الشرعية" لـ محمد الجيزاني (ص 76-77).

(7) "قواعد معرفة البدع" لـ محمد الجيزاني (ص 75).

- وكذا قال الموفق المقدسي في "المغني" (3/346): (ويُستحب أن يستسقى من ظهر صلاحه، لأنه أقرب إلى إجابة الدعاء، فإن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس عم النبي ﷺ ...).

وهو ظاهر قول الشيرازي في "المذهب"، (1/231) قال: (ويُستسقى بالخيار من أقرباء رسول الله ﷺ لأن عمر رضي الله عنه استسقى بالعباس ، ويُستسقى بأهل الصلاح، لما روى أن معاوية استسقى بيزيد بن الأسود)

وقد نقل النووي في "المجموع شرح المذهب" ما يؤيد ذلك عن القاضي حسين، والروياني، والرافعي، قال (5/70-71): (يستحب أن يستسقى بالخيار من أقارب رسول الله ﷺ قال القاضي حسن، والروياني، والرافعي وآخرون من أصحابنا: ويستحب أن يذكر كل واحد من القوم في نفسه ما فعله من الطاعة الجليلة، ويتشفع به ويتولى ...).

وأما الرد على قول الحبيب الجفرى: إن ترك عمر التوسل بالنبي ﷺ وتوسله بالعباس لا يدل على منع التوسل بالذات إلا بقرينة، لأن الترك ليس بدليل إلا بقرينة شرعية، فمن وجهين:

أـ أن أقوال الفقهاء والأصوليين في حكم ما تركه النبي ﷺ تخالف هذه القاعدة التي ذكرها الجفرى؛ حيث (قال ابن السمعانى: إذا ترك الرسول شيئاً وجب علينا متابعته فيه)⁽¹⁾. وقال الشوكانى: (تركه ﷺ للشىء، كفعله له في التأسي به فيه)⁽²⁾، وقال الشاطئي: (أما الترك؛ ف محله في

(1) "البحر المحيط في أصول الفقه" الزركشي (6/70).

(2) "إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول" (1/119).

استسق لأمتك فلهم قد هلكوا، فأتى الرجل في النام
فقيل له: "أئت عمر فأقرئه السلام، وأخبره أنكم
مستقيمون وقل له: عليك الكيس، عليك الكيس"، فأتى
عمر فأخبره بكى عمر ثم قال: يا رب لا آلو إلا ما
عجزت عنه"⁽⁴⁾. وقد فند أهل العلم الرد على هذه
القصة سندًا ومتنا، وتفصيله كالتالي:

1 - لا نسلم بصحة القصة؛ لأن مالك بن الدار مجھول،
لم يعرف بضبط ولا عدالة، وذكره ابن أبي حاتم ولم
يذكر عنه راوياً غير أبي صالح وهذا مشعر بجهالته،
إضافة إلى أنه لم يحک فيه توثيقاً مع سعة حفظه
واطلاعه- فدل على جهالته، ولا ينافي ذلك تصريح ابن
حجر، فقد صحّ السند إلى أبي صالح فقط، وابتداء
الحافظ للسندي من أبي صالح مشعر بوجوب التشتبث من
حال مالك، ويفيد ذلك: أن الحافظ المندربي أورد قصة
آخرى من روایة مالك الدار، عن عمر، ثم قال: (ورواته
إلى مالك الدار ثقات مشهورون، ومالك الدار لا
أعرفه)⁽⁵⁾. وكذا قال المحييمي في "جمع الزوائد"⁽⁶⁾.

2 - مخالفة القصة لما ورد في الشرع من إقامة صلاة
الاستسقاء؛ بل مخالفة أيضاً لما نص عليه تعالى من الدعاء
والاستغفار، كما في سورة نوح: ﴿فَقُلْتُ أَسْتَغْفِرُ رَبِّكُمْ
إِنَّهُ كَانَ غَافِرًا ﴾⁽¹⁾ يُرسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مَذَرَّاً﴿ نوح:10-11، ولما
ثبت من فعل عمر في توسله بدعا العباس عليه السلام، ولم

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في "مصنفه" (356/6) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، به، قال الحافظ في "الفتح" (2/495): (روى بن أبي شيبة بإسناد صحيح من روایة أبي صالح السمان عن مالك الداري وكان خازن عمر قال:.....).

(5) "الترغيب والترهيب" (29/2).

(6) (125/3)

الكرب سريعاً، دون اعتراف الصحابة رض عليه في ذلك، علاوة على أن ذلك دينه كلما أراد الاستسقاء كما ورد في الأثر "كان عمر إذا استسقى"⁽¹⁾، ولم يثبت عنه لمرة واحدة أنه توسل بذات النبي صل؛ فكيف يعدل عن الأفضل إلى المفضول! فدل على أن التوسل بذاته محظياً، يقول شيخ الإسلام: (فلو كان السؤال به معروفاً عند الصحابة لقالوا عمر: إن السؤال والتوكيل به أولى من السؤال والتوكيل بالعباس، فلم نعدل عن الأمر المشروع الذي كنا نفعله في حياته وهو التوكيل بأفضل الخلق إلى أن نتوسل ببعض أقاربه، وفي ذلك ترك السنة المشروعة، وعدول عن الأفضل، وسؤال الله تعالى بأضعف السببين مع القدرة على أعلاهما؟ ونحن مضطرون غاية الاضطرار في عام الرمادة الذي يضرب به المثل في الجدب)⁽²⁾.

القرينة الثانية: من المتقرر أن فعل الفاروق سنة؛ لقول النبي صل "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعشوا عليها بالنواجد، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلاله"⁽³⁾ فكيف إذا قارنه إجماع الصحابة رض في السير على طريقته ومنهجه - كما سبق -، فلم يرد عن أحد منهم أنه توسل بالذوات أو الجاه.

رابعاً: استدلاله بما رواه مالك الدار، الذي كان خازن عمر على الطعام، فقال: "أصاب الناس قحط في زمن عمر، فجاء رجل إلى قبر النبي صل فقال: يا رسول الله

(1) سبق تخریجه.

(2) "فاغدة جليلة في التوسل والوسيلة" (ص127)

(3) سبق تخریجه.

وكذلك الأنبياء قبله لم يشرعوا شيئاً من ذلك، بل أهل الكتاب ليس عندهم عن الأنبياء نقل بذلك كما أن المسلمين ليس عندهم عن نبيهم نقل بذلك، ولا فعل هذا أحد من أصحاب نبيهم والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربع ولا غيرهم، ولا ذكر أحد من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها، أنه يستحب لأحد أن يسأل النبي ﷺ عند قبره أن يشفع له أو يدعوه لأمته أو يشكوا إليه ما نزل بأمته من مصائب الدنيا والدين. وكان أصحابه يبتلون بأنواع البلاء بعد موته، فتارة بالجذب، وتارة بنقص الرزق، وتارة بالخوف وقوة العدو، وتارة بالذنوب والمعاصي، ولم يكن أحد منهم يأتي إلى قبر الرسول ﷺ ولا قبر الخليل ولا قبر أحد من الأنبياء فيقول: نشكوا إليك جدب الزمان أو قوة العدو أو كثرة الذنوب، ولا يقول: سل الله لنا أو لأمتك أن يرزقهم أو ينصرهم أو يغفر لهم⁽³⁾.

خامساً: قياسه عدم احتياج الله للواسطة بعدم احتياجه لأعمالنا قياس فاسد؛ لأنه من المقرر أن الله لا يحتاج إلى عبادتنا وصلاتنا وصيامنا ولكنه تعالى يرضى لنا التوحيد ويكره لنا الكفر؛ لأنه يقول: ﴿إِنَّكُفُرُوا إِنَّ اللَّهَ عَنِّي عَنْكُمْ وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفُرُ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ الزمر: 7، فإن الله لا يحتاج إلى أعمالنا بل نحن الفقراء، ولكنه يرضى عنا إن تعبدناه بالطريقة التي شرعها وأمرنا بها، ولا شك أن الصلاة والصدقة والصيام هي مما شرعه الله لنا، بخلاف

يشتبه عن السلف مطلقاً توسلهم بقبر النبي ﷺ وطلب السقيا منه حين القحط فدل على عدم مشروعية القصة.
3- لو سلمنا بصحة القصة، فلا يصح الاستدلال بها على التوسل لثلاثة أمور:

A- القصة ليست من فعل الصحابة ﷺ؛ لأن مدارها على رجل لم يسم، فهو مجهول، وفي تسميته بيلال بن الحارث المزني الصحابي من روایة سيف لا يساوي شيئاً⁽¹⁾، لأن سيفاً هذا - وهو ابن عمر التميمي - متفق على ضعفه عند المحدثين، قال ابن حبان فيه: "يروي الموضوعات عن الآثار، وقالوا: إنه كان يضع الحديث وكان قد أفهم بالزندة"⁽²⁾. فمن كان هذا شأنه لا تقبل روایته، فكيف مع المخالف؟
B- ليس في القصة ما يدل على أن الرائي ذكر لعمر رضي الله عنه ما فعله عند قبر النبي ﷺ من وقوف وطلب ودعاء؛ حتى يزجره عن بدعته - وهو الحريص على التوحيد، ولكن هذه الإضافة من قبل الجفري؛ حتى تخدم تقريره بجواز دعاء النبي ﷺ.

C- هذا الأثر ليس فيه توسل بالنبي ﷺ - الذي هو محل التراث -، بل فيه طلب الدعاء منه لأن يستسقى الله تعالى أمتنا، ولم يقل بجواز ذلك أحد من السلف كما قالشيخ الإسلام: (لم يكن النبي ﷺ بل ولا أحد من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعوا الملائكة والأنبياء والصالحين، ويستشعروا بهم، لا بعد مماتهم، ولا في مغييهم ... فهذا مما علم بالاضطرار من دين الإسلام، وبالنقل المتواتر، وبإجماع المسلمين أن النبي ﷺ لم يشرع هذا لأمته).

(3) "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (ص 26-27).

(4) انظر: "التوسل أنواعه أحکامه" الألباني (ص 118-122) باختصار وتصريف، وإضافة.

(1) ورد تسميته في "تاريخ الطبرى" (98/4) من طريق سيف التميمي.

(2) "المحروجين" (1/345-346)

من المقرر أن (سؤال الميت) فليس بمشروع ولا واجب ولا مستحب بل ولا مباح، ولم يفعل هذا قط أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا استحب ذلك أحد من سلف الأمة؛ لأن ذلك فيه مفسدة راجحة وليس فيه مصلحة راجحة، والشريعة إنما تأمر بالصالح الخالصة أو الراجحة، وهذا ليس فيه مصلحة راجحة بل إنما أن يكون مفسدة محضة أو مفسدة راجحة، وكلاهما غير مشروع⁽⁴⁾.

فالتوسل بالنبي ﷺ على قسمين:

الأول: توسل به في حال حياته: فهذا جائز نصاً وإجماعاً، كما كان يقول : "أشفعوا تؤجروا ويقضي الله على لسان نبيه ﷺ ما شاء"⁽⁵⁾.

الثاني: توسل به بعد مماته: فما كان في حياته البرزخية فلا يجوز لعدم وجود الدليل عليه ولعدم توفر الحياة والقدرة والحضور، بخلاف التوسل به يوم القيمة فإنه يكون حياً حاضراً قادراً، فلا يصح قياس الأول على الثاني لفارق بينهما.

سابعاً: قوله بأن الإمام أحمد عقد القسم بالنبي ﷺ وألزم الحائز بالكافرة، فهو حيدة عن محل التراع، إضافة إلى تتبع الشاذ والغريب من أقوال العلماء، وذلك لأن جمهور الأئمة على تحريم الحلف بالنبي ﷺ إلا ما جاء في إحدى الروايتين عن أحمد، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع على تحريم الحلف بغير الله في شيءٍ من الأشياء، وبين أنه لا

ما لو تعبدناه بالطرق البدعية التي لم يشرعها؛ لأنه سبحانه نهانا عن الابتداع في الدين، فقال: ﴿أَتَسْبِحُ مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ مِّنْ رَّبِّكُمْ وَلَا تَنْسِمُ مِنْ دُوْبِهِ أُولَئِكَ قَلِيلًا مَا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف:3] ، وقال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُمْ شَرَكَةً شَرِّعُوا لَهُم مِّنَ الْدِّينِ مَا أَنْهَا كَانَ بِهِ أَذْنَنَ﴾ الشورى:21، وقد قال ﷺ: "ما تركت شيئاً مما نهاكم عنه إلا وقد همكتم به، ولا تركت شيئاً مما نهاكم عنه إلا وقد همكتم عنه"⁽¹⁾، فإذا لم يأمرنا بهذا التوسل فهو منهي عنه؛ لعدم وروده، بل إنه تعالى أنكر على كفار قريش اتخاذهم الوسائل بهذا الغرض؛ يقول تعالى مبيناً شبهتهم في دعاء الأولياء والصالحين: ﴿مَا عَبَدُوكُمْ إِلَّا لِيُقْرِبُوكُمْ إِلَيَّ اللَّهِ زُلْفَ﴾ الزمر:3.

سادساً: استدلاله بحديث الشفاعة⁽²⁾ المتواتر على جواز التوسل بالأموات فليس بصحيح؛ لأن (الذي يكون يوم القيمة: أن الخلق يطلبون من النبي ﷺ أن يشفع لهم إلى ربهم في فصل القضاء بينهم وإراحتهم من الموقف، وهذا الطلب جار على المؤلف الجائز من طلب الشفاعة من حي حاضر قادر، معنى أن يدعوه الله للطالب في حصول مقصوده، فالشفاعة معناها: طلب الدعاء من الحي الحاضر، وهذا بخلاف طلب الشفاعة من الميت، أو التقرب إليه بشيء من أنواع العبادة بقصد أن يشفع له كما قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَفْعَلُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَّوْنَاعِنَدَ اللَّهِ﴾ [يونس: 18]⁽³⁾.

(1) أخرجه الشافعي في "مسنده" (ص233)، وحسنه الألباني في "السلسلة الصحيحة" برقم (1803).

(2) متفق عليه، أخرجه البخاري في " صحيحه" (146/9)- برقم 7072 ، ومسلم في " صحيحه" (182/1)- برقم 193 .

(3) "هذه مفاهيمنا" (ص87).

(4) "قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة" (ص76).

(5) متفق عليه، أخرجه البخاري في " صحيحه" (2/113)- برقم

1432)، ومسلم في " صحيحه" (4/2026)- برقم 2627.

ولهذا قال القرطبي: (لا تتعقد اليمين بغير الله تعالى وأسمائه وصفاته. وقال أحمد بن حنبل: إذا حلف بالنبي ﷺ انعقدت يمينه، لأنه حلف بما لا يتم الإيمان إلا به فتلزمه الكفارة كما لو حلف بالله. وهذا يرده ما ثبت في الصحيحين وغيرهما....) ⁽⁸⁾ ثم ساق الأحاديث السابق ذكرها.

ثامناً: استدل الجفري بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادٍ عَنِّي فَإِنَّ قَرِيبًا﴾ البقرة: 186، على أئمهم إذا سألوه عن أبيه فأخبرهم أني قريب، وهذا التفسير مخالف لما ورد في التفاسير، بل مخالف لما جاء في سبب نزول الآية، يقول شيخ المفسرين الطبرى في بيان سبب نزولها: (يعنى تعالى ذكره: بذلك وإذا سألك يا محمد عبادي عني: أين أنا؟ فإن قريب منهن أسمع دعاءهم، وأجيب دعوة الداعي منهم).

وقد اختلف فيما أنزلت فيه هذه الآية: فقال بعضهم: نزلت في سائل النبي ﷺ فقال: يا محمد، أقرب ربنا فنناجيه، أم بعيد فنناديه؟ فأنزل الله: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادٍ عَنِّي فَإِنَّ قَرِيبًا﴾ الآية ⁽⁹⁾. وقيل: (بل نزلت جواباً لمسألة قوم سألو النبي ﷺ: أي ساعة يدعون الله فيها؟ ... ومعنى متأنٍ هذا التأويل: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادٍ عَنِّي﴾: أي ساعة يدعوني؟ فإني منهم قريب في كل وقت، أجيب دعوة الداع إدا دعانا) ⁽¹⁰⁾، فيلاحظ أن الآيات جاءت في سياق الرد على أقوام سألو النبي ﷺ أسئلة مختلفة فأجابهم الله عمما

يجوز على حالٍ من الأحوال ⁽¹⁾، (ولم يتنازع العلماء إلا في الحلف بالنبي ﷺ خاصة، فإن فيه قولين في مذهب أحمد وبعض أصحابه، كابن عقيل طرد الخلاف في الحلف بسائر الأنبياء، لكن القول الذي عليه جمهور الأئمة، كمالك والشافعى وأبي حنيفة وغيرهم: أنه لا يتعقد اليمين بمحظوق أبته، ولا يقسم بمحظوق أبته، وهذا هو الصواب) ⁽²⁾. وعليه فإن (إيجاب الكفارة بالحلف بمحظوق وإن كان نبياً قول ضعيف في الغاية، مخالف للأصول والنصوص) ⁽³⁾.

لأن الحجة فيما ثبت من النصوص ومن ذلك قوله ﷺ: "من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك" ⁽⁴⁾، وصح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "لا تحلفوا بآبائكم" ⁽⁵⁾.

وصح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف فقال في حلفه: واللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله، ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك، فليتصدق" ⁽⁶⁾. صرح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما "أن رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه أدرك عمر بن الخطاب وهو يسير في ركب يحلف بأبيه، فقال: ألا إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، من كان حالفا فليحلف بالله، أو ليصمت" ⁽⁷⁾.

(1) ينظر: "التمهيد" (14/366).

(2) "افتضاء الصراط المستقيم" (2/305).

(3) "قاعدة حليلة في التوسل والوسيلة" (ص 92).

(4) أخرجه أحمد في "مسنده" (6072-249) برقم 10/6072، وأبو داود في "سننه" (3/223-223) برقم 3251، والترمذى في "سننه" 110/4 برقم 1535 وصححه الألبانى.

(5) أخرجه البخارى في "صحىحة" (8/132-6272) برقم 6272.

(6) أخرجه البخارى في "صحىحة" (6/141-4860) برقم 4860.

(7) أخرجه البخارى في "صحىحة" (8/132-6646) برقم 6646.

(8) «الجامع لأحكام القرآن» (6/270).

(9) "تفسير الطبرى" (3/480).

(10) "تفسير الطبرى" (3/482).

ولا الخلف وإنما المعهود عندهم أن المراد بما المحيء إليه في حياته الدنيوية.

3- إذا كانت الآية فيها إرشاد المنافقين إلى سؤال النبي ﷺ، فلم يرشد الصحابة من بعدهم إلى هذا الأدب بعد ماته ﷺ؟!

4- الآية رتب الحكم على مجيئهم إليه واستغفارهم ثم استغفاره ﷺ، ليقبل الله منهم، وبالمحيء إلى قبره لا يتحقق إلا استغفارهم، فإن المحيء إلى القبر ليس كالمحيء إلى الرجل ، إذ لو كانت الأحكام الخاصة به باقية بعد موته لما انقطعت عنه الإمامة والجهاد وغير ذلك وهذا لا يقول به مسلم !⁽³⁾

5- أما بطلان استدلاله من الناحية اللغوية يقول تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا﴾ فـ (إذ): ظرف للماضي لا للمستقبل، فالاستغفار وقع في حياته ﷺ وانتهى بموته، كما جاء في الحديث: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: صدقة حارية، وعلم ينتفع به، وولد صالح يدعو له".⁽⁴⁾ .⁽⁵⁾

فتبين مما سبق أن الآية دليل على التوسل المشروع، وهو التوسل بدعاة النبي ﷺ واستغفاره حال حياته، وليس للمخالفين فيها من دليل.

(3) انظر: "الفوائد الجليلة في بيان معنى الوسيلة والرد على شبهاه القبوريين" لسيد الغباشي (ص 31-37).

(4) أخرجه الترمذى في "سننه" (3/652-1376) برقم 3651 و قال: هنا حديث حسن صحيح، وأخرجه النسائي في "سننه" (6/251-3651) وصححه الألبانى.

(5) انظر: "فتاوى مهمة لعلوم الأمة" للشيخ ابن عثيمين (ص 101-102).

سألوا، وليس فيه تشريع لسؤال النبي ﷺ من دون الله كوسيلة لإجابة الدعاء!

ولهذا قال مقاتل في معنى قوله: ﴿فَإِنَّ قَرِيبَ﴾ (أي فأعلمهم أين قريب منهم في الاستجابة)⁽¹⁾، وليس قريباً منهم إن هم سألوا الله من باب النبي ﷺ - كما زعم -! بل الآية تدل على خلاف مطلوبه فهي دالة على قرب الله من السائل، وقربه تعالى فيه إشارة إلى إلغاء الوسائل ودعائه مباشرة، وفي هذا يقول الشيخ بكر أبو زيد: (وانظر إلى اللطيفة القرآنية في هذه الآية، إذ ورد فيها لفظ [السؤال] ولم يأت بعده لفظ: [قل] كما هو في آيات السؤال الأخرى في القرآن الكريم، وفي هذا -والله أعلم- إشارة إلى رفع الواسطة بين العبد وبين ربه في مقام التعبد والدعاء).⁽²⁾

تاسعاً: استدلاله بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَأَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ وَأَسْتَغْفِرُ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوْجَدُوا اللَّهَ تَوَابًا رَّحِيمًا﴾ النساء: 64 على المحيء إلى الرسول وسؤاله واستغفاره، فهو استدلال باطل لعدة أمور:

1- أن الآية نزلت في قوم نافقوا ثم استغفروا الله، وأتوا النبي ﷺ في حال حياته فدعا الله واستغفره لهم، ولا دليل فيها على مشروعية السؤال والاستغفار بعد موته.

2- لم يفهم الصحابة ما فهمه هؤلاء من القدوم إلى النبي ﷺ وسؤاله واستغفاره عند المدحومات؟! إذ لو كان ذلك مشروعأً لكانوا هم أسبق الخلق إلى ذلك؛ بل لم يفهم من الآية المحيء إليه واستغفاره أحد من السلف

(1) "تفسير مقاتل بن سليمان" (1/163-164).

(2) "تصحيح الدعاء" (ص 30).

عنهم فلم يكن تبركاً وإنما كان حرصاً منه على الاقداء والتأسي بالنبي ﷺ، وشتان بين الأمرين. وأخيراً فإنني أوصي طلبة العلم والدعاة بتكتيف الجهد لتدريس التوحيد؛ مع الاهتمام ببيان الرد على الشبهات الشركية وتفنيدها؛ تحصيناً للمجتمع، وحماية للعقيدة . وصل اللهم وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الخاتمة
الحمد لله وكفى، والصلوة والسلام على عباده الذين اصطفى .. أما بعد ففي ختام البحث أسوق عدداً من النتائج التي وصلت إليها:

أولاً: الخلط بين اتباع النبي ﷺ ومحبته وتعظيم أمره واجتناب نهيه، وبين الغلو فيه والتسلل بذاته ودعائه من دون الله الذي حذر منه ﷺ تحذيراً شديداً، واعتقاده أن المحبة لا تتحقق إلا بالنوع الثاني.

ثانياً: بشريّة النبي ﷺ من الأمور المقررة شرعاً في النصوص التي خالف فيها أهل البدع نصوص الكتاب والسنة.

ثالثاً: التوسل من المصطلحات المجملة التي تجمع بين المعنى المشروع والممنوع.

رابعاً: الإطراء مخالف للمنهج النبوي الذي حدد أعلى مقامات المدح والثناء عليه بالعبودية والرسالة، فكان ما فوق ذلك خالفة له ﷺ، والذي لا تتحقق محبته إلا باتباعه.

خامساً: الغلو في ذات النبي ﷺ من الأمور المهلكة التي كثرت شبهه في الوقت الحالي مع شدة نهي ﷺ عنه بصور مختلفة، وفي أوقات مختلفة من حياته.

سادساً: التبرك بآثار النبي ﷺ الذاتية وإن كان مشروعًا إلا أنه لا يمكن بحال في هذا العصر لانقراض آثاره الذاتية، ولا وجود لها في الوقت الحالي.

سابعاً: الراجح منع التبرك بالآثار المكانية التي زارها النبي ﷺ اتفاقاً لا قصدأً، وما أثر عن ابن عمر رضي الله

7. البدع والنهي عنها- أبو عبد الله محمد بن وضاح القرطبي -ت: عمرو عبد المنعم سليم- الطبعة: الأولى، 1416 هـ- مكتبة ابن تيمية، القاهرة- مصر.
8. تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبرى- محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبرى-ت.د- الطبعة الثانية - 1387 هـ- دار التراث : بيروت.
9. تاريخ دمشق- أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر -ت: عمرو بن غرامه العمروي-1415 هـ - 1995 م- دار الفكر .
10. تتمة الأعلام- محمد خير رمضان يوسف ساعده ولده الزبير - الطبعة الثالثة 1436هـ-2015م-دار الوفاق: اليمن- عدن.
11. الترغيب والترهيب من الحديث الشريف- عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، المنذري -ت: إبراهيم شمس الدين- الطبعة الأولى، 1417 - دار الكتب العلمية - بيروت.
12. تصحيح الدعاء- بكر بن عبد الله أبو زيد- الطبعة الأولى 1419 هـ-1999 م- دار العاصمة: الرياض.
13. تفسير مقاتل بن سليمان- أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير -ت: عبد الله محمود شحاته- الطبعة: الأولى - 1423 هـ-دار إحياء التراث - بيروت

فهرس المصادر والمراجع

1. إحياء الآثار دراسة عقدية- منيرة بنت عبد العزيز المقوشي- الطبعة الأولى 1442 هـ- 2020م- دار الأماجد: المملكة العربية السعودية.
2. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول- محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني -ت: الشيخ أحمد عزو عنابة، - الطبعة الأولى 1419 هـ - 1999 م- دار الكتاب العربي.
3. إعلام الموقعين عن رب العالمين- محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية -ت: محمد عبد السلام إبراهيم- الطبعة: الأولى، 1411 هـ - 1991 م- دار الكتب العلمية: بيروت
4. اقتضاء الصراط المستقيم لمحالفة أصحاب الجحيم- أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني-ت: ناصر عبد الكريم العقل- الطبعة: السابعة، 1419 هـ - 1999 م- دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.
5. البحر المحيط في أصول الفقه- أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي - الطبعة الأولى، 1414 هـ - 1994 م- دار الكتب.
6. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع- علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي - الطبعة الثانية، 1406 هـ - 1986 م- دار الكتب العلمية

- .20. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسنته وأيامه - محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري -ت: محمد زهير بن ناصر الناصر- الطبعة الأولى 1422هـ- دار طوق النجاة .
- .21. جلاء العينين في محاكمة الأحمديين- نعمان بن محمود بن عبد الله، الآلوسي - قدم له: علي السيد صبح المد니 - الطبعة 1401 هـ - 1981 م- مطبعة المد니.
- .22. حركة التصوف في الخليج العربي دراسة تحليلية نقدية- د.عبد العزيز بن أحمد البداح- الطبعة الأولى 1436هـ- د.ب.
- .23. ذيل الأعلام معجم ترافق لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشارين- أحمد العلاونة- الطبعة الأولى 1422هـ- 2002م- دار المنارة: جدة.
- .24. سر الخصوصية في الارتباط بخير البرية- علي زين العابدين الجفري- الطبعة الثالثة 1435هـ- 2014م- دار الفقيه: أبو ظبي- الإمارات
- .25. سنة الترك ودلائلها على الأحكام الشرعية- محمد بن حسين بن حسن الجيزاني- الطبعة الأولى، 1431 هـ- دار ابن الحوزي: المملكة العربية السعودية.
- .26. سنن ابن ماجه- أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، -ت: محمد فؤاد عبد الباقي- ط.د- دار إحياء الكتب العربية.
- .14. التمهيد لشرح كتاب التوحيد- صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، - الطبعة: الأولى، 1424هـ- 2003م- دار التوحيد.
- .15. التمهيد لما في الموطأ من المعان والأسانيد-أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد القرطي-ت: مصطفى بن أحمد العلوى ، وآخرون- عام النشر: 1387 هـ-وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب.
- .16. التوسل أنواعه وأحكامه- أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، الألباني ت: محمد عيد العباسى - الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م- مكتبة المعارف للنشر والتوزيع: الرياض.
- .17. التوضيح الرشيد في شرح التوحيد المذيل بالتفنيد لشبهات العنيد-أبو عبد الله خلدون بن محمود بن نعوي الحقوى- ط.د- ن.د.
- .18. جامع البيان في تأويل القرآن- محمد بن جرير بن يزيد أبو ح�ير الطبرى -ت: أحمد محمد شاكر- الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م- مؤسسة الرسالة
- .19. الجامع لأحكام القرآن- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطي-ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش- الطبعة الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م- دار الكتب المصرية - القاهرة.

- فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب- الناشر: دار المعرفة - بيروت، 1379
34. فصل الخطاب في شرح مسائل الجاهلية - أبو المعالي محمود شكري الألوسي - ت: يوسف بن محمد السعيد- الطبعة: الأولى 1425هـ/2004م-دار المجد للنشر والتوزيع
35. الفوائد الجليلة في بيان معنى الوسيلة والرد على شبّهات القبورين- لسيد الغباشي- الطبعة الأولى 1417هـ- دار الفضيلة .
36. قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة- أبو العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية - ت: ربيع بن هادي عمير المدخلـي - الطبعة: الأولى 1422هـ - 2001م - مكتبة الفرقان - عجمان
37. قواعد معرفة البدع- محمد بن حسين بن حسن الجيزاني- الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م - دار ابن الجوزي: المملكة العربية السعودية
38. كتاب التوحيد (ضمن مؤلفات الشيخ الجزء الأول) - محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي النجدي - ت: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد وغيره- ط.د- جامعة الإمام محمد بن سعود: الرياض، المملكة العربية السعودية.
39. المجرورين من المحدثين والضعفاء والمتروكين- محمد بن حبان بن أحمد بن حبان
27. سنن أبي داود- أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني - ت: محمد محيي الدين عبد الحميد- ط.د-المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
28. سنن الترمذـي- محمد بن عيسى بن سورة الترمذـي- ت: أحمد محمد شاكر وآخرون- الطبعة الثانية 1395 هـ - 1975 م-شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البـابـي الحـلـيـ - مصر.
29. السنن الكـبـرى- أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهـقـي - ت: د.عبد الله بن عبد المحسن التركـي- الطبـعة الأولى، 1432هـ - 2011م - مركز هجر للبحوث والدراسـاتـ العـرـبـيةـ وـالـإـسـلـامـيـةـ - القـاهـرـةـ.
30. الصـوفـيـةـ فـيـ حـضـرـمـوتـ نـشـأـهـاـ،ـ أـصـوـلـهـاـ،ـ آـثـارـهـاـ -ـ أـمـيـنـ بنـ أـحـمـدـ بنـ عـبـدـ اللهـ السـعـدـيـ،ـ طـبـعةـ الـأـوـلـىـ 1429هـ - 2008م - دار التوحيد: الرياض .
31. الطـبـقـاتـ الـكـبـرىـ-ـ أـبـوـ عـبـدـ اللهـ مـحـمـدـ بنـ سـعـدـ بنـ مـنـيـعـ الـمـعـرـفـ بـابـنـ سـعـدـ -ـ تـ:ـ مـحـمـدـ عـبـدـ القـادـرـ عـطـاـ -ـ طـبـعةـ الـأـوـلـىـ 1410هـ - 1990م - دار الكتب العلمـيةـ:ـ بـيـرـوـتـ
32. فـتاـوىـ مـهـمـةـ لـعـمـومـ الـأـمـةـ-ـ عـبـدـ العـزـيزـ بـنـ باـزـ ،ـ مـحـمـدـ بـنـ صـالـحـ الـعـشـمـيـنـ -ـ طـبـعةـ الـأـوـلـىـ 1413هـ - دار العاصـمةـ -ـ الـرـيـاضـ
33. فـتحـ الـبـارـيـ شـرـحـ صـحـيـحـ الـبـخارـيـ -ـ أـحـمـدـ بـنـ عـلـيـ بـنـ حـاجـرـ الـعـسـقلـانـيـ -ـ تـ:ـ مـحـمـدـ

- .45. مسند الإمام أحمد بن حنبل - أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل -ت: شعيب الأرنؤوط وآخرون - الطبعة الأولى، 1421 هـ - 2001 م - مؤسسة الرسالة
- .46. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم - مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري - ت: محمد فؤاد عبد الباقي - دار إحياء التراث العربي - بيروت
- .47. مشكاة المصايح - محمد بن عبد الله الخطيب العمري التبريزي - ت: محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الثالثة 1985 - المكتب الإسلامي - بيروت
- .48. المصنف - أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني - ت: حبيب الرحمن الأعظمي - الطبعة: الثانية، 1403 - المكتب الإسلامي - بيروت
- .49. المصنف في الأحاديث والآثار - أبو بكر بن أبي شيبة - ت: كمال يوسف الحوت - الطبعة: الأولى، 1409 - مكتبة الرشد - الرياض
- .50. معالم السلوك للمرأة المسلمة - على زين العابدين الجفري - الطبعة الخامسة 1428هـ-2007م - دار المعرفة : بيروت - لبنان.
- .51. المغني - موقف الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي
- .40. جمجم الزوائد ومنبع الفوائد - أبو الحسن نور الدين علي بن الهيثمي - ت: حسام الدين القدسـي 1414 هـ، 1994 م - مكتبة القدسـي، القاهرة.
- .41. مجموع الفتاوى - أبو العباس أحمد بن بن تيمية الحراني - ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم - الطبعة 1416هـ/1995م - مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية
- .42. المجموع شرح المذهب - أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي - ت: لجنة من العلماء - الطبعة ١٣٤٤هـ - ١٣٤٧هـ - إدارة الطباعة المنيرية - القاهرة.
- .43. المحيط البرهانـي في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة (رض) - أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز البخاري الحنفي - ت: عبد الكريم سامي الجندي - الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
- .44. المستدرك على مجموع فتاوىـ شيخ الإسلام - أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني - ت: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم - الطبعة الأولى، 1418 هـ - ن.د.

المساجد إدارة ٢٠٠١-١٤٢٢ والمشاريع الخيرية الرياض

-ت: د.عبد الله التركي، ود.عبد الفتاح الحلو- الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م- دار عالم الكتب : الرياض - المملكة العربية السعودية.

52. المهدب في فقه الإمام الشافعي - أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي - ت.د-ط.د- دار الكتب العلمية

53. الموافقات- إبراهيم بن موسى بن محمد الشهير بالشاطبي -ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان- الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧ م- دار ابن عفان

54. الموطأ- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبهي-ت: محمد مصطفى الأعظمي- الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م - مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان: - أبو ظبي - الإمارات

55. هدم المنارة لمن صلح أحاديث التوسل والزيارة - دراسة حديثية نقدية للمروريات الواردة في التوسل والزيارة البدعية وبيان أن مذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في المنع منهما هو الذي تعضده الأدلة وأقوال من تقدمه من الأئمة والجواب عن اعتراضات بعض المخالفين- عمرو عبد المنعم سليم- دار الضياء، طنطا - مصر- الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

56. هذه مقاهيمنا- صالح بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ- الطبعة: الثانية